الباب السابع عشر

النظريات السياسية الخلقية الكاملة

١ ــ طبيعة الفلسفة السياسية للكتاب الكماليين :

استمد هؤلاء الكتاب وهم الذين كانوا ينشدون الكمال الخلقى والمثل الأعلى فى السياسة آراءهم وأفكارهم من كتابات افلاطون وارسطوطاليس ، وقالوا إن الفلسفة السياسية ما هى إلا دراسة خلقية إذا نظرت الى الدولة بأنها طبيعية ، وبحثت فى الأساليب التى توصلها إلى الأغراض الخلقية ، وقالوا إن الانسان بطبعه عضو فى مجتمع بشرى ، وإن غاية الدولة هو توفير حياة الفضيلة للأفراد ، وإن القانون هو لسان العقل الراجح ، وإن الحياة الطيبة هى قيام الفرد بالواجبات التى تحتمها عليه الجماعة البشرية . وقد ظهرت هذه الآراء السياسية والفلسفية فى المانيا فى نهاية القرن الثامن عشر وفى أوائل القرن التاسع عشر ، وانتشرت بعد تعديلها وتهذيبها فى انجلترا فى أواخر القرن الماضى ، وقد اعتنقها ونادى بها فى كل من المملكتين فريق من العلماء اشتغل بالبحوث العلمية بعيداً عن الشئون السياسية العملية ، وبحث فى علاقة الدولة بالحرية الخلقية التى يتميز بها الانسان عن الحيوان ، وفسر هذه الحرية بأنها حق الفرد فى الارادة ، وكانت الدولة خاضعة كما قال كانت للحرية الفردية ، أما هجل فقد نظر الى الدولة بأنها أسمى نتيجة للفضيلة الاجتماعية ، وأيد كل من الكاتبين نظريته بالرجوع الى فلسفة الأغريق فيما يتعلق بالحرية

كانت فلسفة الكماليين فى المانيا ثورة على المبادىء المادية التى قررها الحكام المستنيرون فى النصف الثانى من القرن الثامن عشر، والذين تأثروا بآراء لوك وهيوم وفرجسون، وكتب هولباش يمجد العرفان ويعجب بما وصل اليه الانسان من التقدم والمدنية، ولما جاء روسو عارض هذه الآراء وطلب الرجوع إلى الحالة الطبيعية الأولى، وقال إن قيمة الانسان لاتتوقف على ذكائه ومقدار تقدمه فى العرفان بل على مايتحلى به من الفضيلة الخلقية، وتأثر فريق الخلقيين بهذا الرأى واشتهر منهم فى المانيا كَانْت وفِشت وفون همبوليد وهجل

٢ — الكماليون الألمان:

لم يشترك امانيويل كانت (Immanuel Kant) (١٧٢٤ — ١٨٠٤) اشتراكا فعليا فى الحياة السياسية العملية، ولكنه كان مهتما بحوادث الثورتين الامريكية والفرنسية اهتماما شديدا كما أنه كان متتبعاً الأحوال السياسية فى انجلترا، ولا تعتبر كتاباته أنها أضافت شيئا جديدا إلى النظريات السياسية إذ أخذ مبادئه السياسية من روسو ومنتسكيو، وحلل النظريات السياسية الأساسية مبتعداً عن المسائل العملية فى السياسة والادارة، واعتنق الألمان مبادئه فتقدمت الآراء الحرة، وتضاعفت المجهودات لنيل الحكومة النيابية والوحدة القومية

قال كانْت إن الناس أحرار ومتساوون طبيعة، وإن الدولة تعاقد بين الأفراد ووضعوا على مقتضاه حريتهم الفردية تحت كنف وفى رعاية الجماعة البشرية، ورفض فكرة وجود التعاقد تاريخيا، وقال إن الأمة مصدر السلطة العليا، وإن ارادتها العامة هى مصدر القانون، ولا يكون القانون عادلا إلا اذا اعترف به الجميع ووافقوا عليه، وإن قيام الدستور فى

الدولة علامة على استتبابها ومظهر من مظاهر الارادة العامة ، وإن وظيفة الدولة هى التشريع والتنفيذ والقضاء ، وقال إن الفصل بين السلطات ضرورى للحرية ، ثم تناول أنواع الدول وقال عنها إما أن تكون اوتقراطية وإما أن تكون ارستقراطية وإما أن تكون ديمقراطية ، أما الحكومات فقد تكون استبدادية أو جمهورية على حسب تطبيقها لمبدأ الفصل بين السلطات ، وقد يمثل سلطات الشعب نواب منتخبون أو ملك وطائفة من الأشراف ، وتأثر كانت بالأحوال فى بروسيا وقال قد تنوب الحكومة الملكية عن الشعب ، وتستطيع أن تكون صاحبة السلطة العليا فى البلاد

ميز كانت فلسفيا بين المثل الأعلى من الدول وبين الدول الموجودة فعلا وخلط النوعين فقال عن النوع الاول أنه تكوّن بمقتضى اتفاق اختيارى واستندت السلطة العليا فيه على الارادة العامة ، أما النوع الثانى وهو الدولة العملية فقد تكونت تاريخيا وتستند على القوة والعقل ، ويتولى حكامها تنفيذ السلطة العليا فيها وهم اصحابها ، وانكر حق الفرد فى الثورة متأثرا بتطرف حوادث الثورة الفرنسية ، وقال يجب أن تقوم الانقلابات الدستورية بالطريقة القانونية بوساطة الحاكم نفسه ، وكان من المؤيدين للنظام والقانون وقال عن القانون إنه مظهر الارادة العامة للافراد ، إذ للفرد حق الارادة وله حق الحرية فى تقييد هذه الارادة بالخضوع والرضوخ الى القانون ، بحث كانت بعد ذلك فى العلاقات الدولية وقال إن نظام التوازن الدولى الذى تتبعه اوربا لاينتج سلاما دائميا بينها ، إذ لاتستطيع اية دولة منها أن تكون مستقلة تمام الاستقلال من الوجهة الخارجية عن غيرها من الدول ، وتنبأ بخضوع الدولة الى ارادة عصبة من الامم الاوربية لأن الارادة الالهية ترغب فى جعل البشر أمة واحدة ، ووصف علاجا للفوضى التى تسود

اوربا بايجاد نظام دولى مبنى على الحق والقانون العام يجب على كل دولة ان تخضع لاحكامه وتطيعها ، وكان من القائلين بأن الاحوال الاقتصادية ستدفع الناس الى تجنب الحروب بسبب مارآه من الصعوبات المالية التى حلت بالمانيا من جراء حرب السنين السبع (١٧٥٦ — ١٧٦٣) وحروب نابليون بعد ذلك

اتفق جوهان فشت (Johann Fichte) (١٧٦٢ — ١٨٢٤) مع كانت فى فلسفته الكمالية ، وفى اعتقاده بأن عالم الفكر يمثل الحقيقة اكثر مما يمثلها عالم الحس ، ولكنه كان اكثر اهتماما منه بمسائل السياسة العملية ، واكثر تأثرا بما وقع لبروسيا من المحن بسبب حروب نابليون وغزوه لها ، وتبع فى الرسائل الاولى التى كتبها آراء روسو فى الحرية والفردية ، واكد الحق الطبيعى وحقوق الافراد وسيادة الشعب ، أما فى الرسائل التى كتبها بعد ذلك فقد اكد خطر شأن الدولة القومية ، وايد اشراف الحكومة على المرافق الحيوية فى البلاد

قال فشت فى رسائله الاولى متفقا مع كانت إن حرية الافراد مقيدة بحرية الآخرين ، وان إرادتهم كونت الارادة العامة بوساطة عقد اجتماعى ، ولكنه رفض فكرة وجود حالة طبيعة سياسية قبل تكوين الدولة ، وقال إن الدولة نظام طبيعى لوجود البشر ، وقسم العقد الاجتماعى ثلاثة أقسام : التعاقد العقارى وهو الذى اتفق الناس بمقتضاه على ان يقيدوا حريتهم فى العمل فى عالم الحس الخارجى ، والتعاقد الواقى وهو الذى اتفقوا بمقتضاه ان ينفذوا بالقوة التعاقد الاول ، والتعاقد الاتحادى وهو الذى اتفقوا على حسبه أن يكونوا دولة صاحبة سيادة ، وله سلطة عليا كى تستطيع تنفيذ شروط العقود السابقة ، ولاتتدخل فى حرية الافراد إلا بالقدر الذى يمنع اعتداء القوى على الضعيف

اعطى فشت فى رسائله الاخيرة سلطة اكثر اتساعا للدولة قائلا إن الملكيـة الفردية لا تستطيع أن تقوم إلا بقيام الدولة، وان وظيفة الدولة هى حماية هـذه الملكية والمحافظة عليها واعطاء كل فرد ما يستحق من هـذه الملكية، ثم قال متأثراً بأحوال المانيا الاقتصادية والسياسية إن كل دولة يجب أن تكون مستقلة عما عداها من الوجهة الاقتصادية، وعلى الدولة أن توزع سكانها بين ثلاث طبقات وهى طبقة المزارعين والصناع والتجار وهى الطبقات المنتجة، وعليها أن تحـدد الاثمان، وأن يعطى كل فرد مايستحقه من الثروة الاهلية، وطلب من الدولة ان تتجنب بقدر الاستطاعة التجارة الخارجية، وأن تقوم بها الحـكومة اذا دعت اليها الضرورة، وعارض نظام التجارة الحرة التى كانت تتبعه انجلترا إذ ذاك، وانتقده انتقادا مرا، وقال إن التنافس التجارى والاقتصادى بين الدول هو سبب البلاء وأس الحروب ويجب الابتعاد عنه، وقال إن لـكل دولة نصيبا فى تقدم المدنية العالمية، كما أن لـكل فرد نصيبا خاصا فى تقدم الدولة التى ينتسب اليها

غلبت بروسيا على أمرها فى حروبها مع نابليون ورأى فشت أن سبب ذلك يرجع الى نقص فى الاحساس السياسى بين الالمان، ولذلك دعا بنى وطنه أن يعملوا على توحيد ألمـانيا إذ فى توحيدها نجاة ورفعة لشأنها بين دول العالم، وطلب من الحكومة للوصول الى هذه الغاية أن تتولى تدريب الشعب من الوجهتين الخلقية والعلمية، وقد أقر مخالفا كانت حق الشعب فى الثورة، اذا رأى استبدادا من جانب الحكام ومخالفة لقواعد الدستور، واقترح إقامة هيئة من شيوخ الأمة (Abody of Ephors) يكون وظيفتها الوحيدة الأشراف على تنفيذ الدستور، وايجاد وسيلة لتنفيذ رغبة الشعب فى حالة المخالفة

بلغت النظرية الكمالية السياسية غايتها فى ألمانيا بالرسائل التى كتبها ونشرها جورج ولهلم هجل (Georg Wilhelm Hegel) (١٧٧٠-١٨٣١) فانه كتب رسائله السياسية بعد سقوط نابليون واعادة الملكيات الساقطة الى عروشها ، وانتشار الروح الرجعية فى أوربا ، وقال عن الدولة إنها نمو طبيعى مخالفا نظرية العقد الاجتماعى ، وأنكر وجود الايرادات الفردية ، وقال أنه لا وجود للفرد إلا بالدولة ، وأن حياته الكاملة لا يبلغها إلا إذا خضع للارادة العامة ، وأن الفرد وجد للدولة ، وأن الدولة تملك السلطة العليا بصفتها شخصية قضائية ، ولا توجد السلطة العليا فى الأشخاص مجتمعين من غير الحاكم عليهم . وقال إن الحاكم يمثل الشخصية القضائية للدولة ، وعلى ذلك فانه يملك السلطة العليا ، وفضل الملكية الدستورية على الديمقراطية ، ثم تناول الدساتير وقال يجب أن تكون نموا تاريخيا فى كل دولة ، ولم يقر المحاولات التى تقوم بها الدول لتشريع وسن الدساتير ، وعارض نظرية فصل السلطات ، وقال إن الملك والسلطة التنفيذية يجب أن يشتركا فى الشئون التشريعية حتى يحتفظ بالوحدة الحية لارادة الدولة

كتب هجل فى العلاقات الخارجية للدولة وقال إن كل دولة مستقلة ، ولا تخضع لأى قانون غير قانون إرادتها ، وأكد الفردية الكاملة لكل دولة بين باقى الدول ، وقال إن القواعد الخلقية العادية التى يتبعها الافراد فى معاملة بعضهم بعضا لا يمكن اتباعها فى علاقات الدول ، وان الاتفاقات التى تعقدها الدول والحكومات مؤقتة اذ كان الغرض من المعاهدة الوصول الى مصلحة الدولة الذاتية ، فاذا لم تتحقق هذه المصلحة بسبب تغيير الاحوال يجب اهمال شروط المعاهدة ، وقال عن الحرب بأنها ضرورية لحفظ كيان الدولة ، وفى نظره كان السلام الدائم من أسباب الفساد الداخلى ، وأن الحرب الناجحة تمنع القلاقل فى الداخل ، وتقوى الدولة داخليا وخارجيا ، وطلب وجود فئة من

الأشخاص الممتازين بشجاعتهم ليتفرغوا للحروب ويكونوا على استعداد لتضحية أنفسهم فى سبيل نصرة الدولة ، والعمل على رفعتها . هذا وقد اتفق مع فشت فى الاعتقاد بأن لكل دولة روحا خاصة بها وأنها أضافت بأعمالها وتاريخها شيئا الى الحضارة العالمية إذ يوجد فى كل عصر شعب يمثل هذه الحضارة العالمية ، وقال إن الحرية الكاملة هى الهدف الذى تعمل كل دولة للوصول اليه ، وهى تمر بأربعة ادوار وهى تتطور سياسيا : الدور الشرقى وكان حاكم الدولة ملكا مستبدا مطلق التصرف ، ودور الاغريق والرومان وكان حاكم الدولة مقيدا بعض التقييد وتمتع البعض بالحرية ، والدور الالمانى وكانت الدولة فيه دستورية تمتع الجميع فيها بالحرية ، وكان معجبا بنظم بلاده فى عصره ، ووصفها بأنه اسمى ما وصل اليه الانسان من الحضارة والمدنية

أما فون ولهلم همبولد (Wilhelm von Humboldt) (١٧٦٧-١٨٣٥) فانه خالف كانت وهجل فى آرائهما عن الدولة ، وقال إن الدولة تكونت بمقتضى تعاقد بين الافراد للوصول الى مصلحتهم العامة ، وانها ليست الغاية الوحيدة التى يتطلبها الأنسان بل احدى الوسائل التى يعمل النوع الانسانى لتحقيقها حتى يصل الى درجة الكمال التى ينشدها ، وطلب من الدولة أن تعطى الفرد نصيبا وافرا من الحرية والاستقلال فى العمل ، وتكون وظيفتها مقصورة على منع العوائق التى تعرقل تقدم الافراد ، ومنع الاعتداء من جانب بعضهم على البعض الآخر ، وتشرف اشرافا معنويا لافعليا على الاعمال اذ تدخلها يؤدى الى عدم التقدم ووقوف حركة الابتكار عند الافراد ، وعليها أن تدافع عن صوالح أعضائها ضد الاعتداء الاجنبى وان تنشر لواء العدل بين ربوعها . هذا وقد أخذ هذا الكاتب اراءه ومبادئه من الكتاب الذين سبقوه أو عاصروه ، فاخذ من ملتون ولوك وفولتير

ومن الطبيعيين والاقتصاديين ، وكان يكره الديمقراطية على الرغم من مناصرته للفردية ، كما أنه عارض حق الفرد فى الثورة ، وفى اواخر أيامه تعين وزيرا للمعارف فى بروسيا وانتهج سياسة وهو فى الحكومة تخالف المبادىء الفلسفية والسياسية التى نادى بها وهو غير موظف

اتخذ هؤلاء الكتاب الألمان الفكر البحت أساسا لنظرياتهم ومبادئهم ، وأهملوا الواقع والمشاهد أمامهم ، وخالفوا مبادىء الثورة الفرنسية ، ومجدوا القومية الأهلية ، وعظموا الشعب الألمانى ، وبثوا بكتابتهم بين بنى أوطانهم روح العظمة ، وعلموهم كيف يعملون على توحيد المانيا ، وكيف يطلبون تنفيذ الاشتراكية الحكومية ، ومهدوا السبيل أمام الكتاب السياسيين الذين جاءوا بعدهم ولقنوا الشعب الألمانى أن يطلب مكانا لائقا به تحت الشمس وأن يعمل على أن يكون سيد الجميع وفوق الجميع

٣ — الكماليون الانجليز :

ظهرت الفلسفة السياسية التى تنشد الكمال وتتطلب المثل الأعلى فى انجلترا فى القرن التاسع عشر ، واستقى كتابها آراءهم من المصادر الاغريقية ، ومن كتابات روسو ومن آراء الكماليين الألمان ، وقد اشتهر من هؤلاء الكتاب ت . هـ . جرين (T. H. Green) (١٨٣٦ — ١٨٨٢) و ف . هـ . برادلى (F. H. Bradley) (١٨٤٦-٢) و ب . بوزنكيه (B. Bozanquet) (١٨٤٨ — ١٩٢٣) وكانت جامعة اكسفورد مهداً لهذه الفلسفة ، حيث كانت تدرس فيها جمهورية افلاطون ، وكتاب الأخلاق لارسطاطاليس ، ومنها عرف طلاب هذه الجامعة أن الانسان بطبعه عضو فى مجتمع سياسى ، وأن الدولة كائن حى لها إرادتها ،

ووجدت لترقية الصالح العام، ووظيفتها هى توفير الحياة السعيدة، واعتنق هؤلاء الفلاسفة مبادىء روسو التى بحثت فى الارادة والحرية كما فسرها الكماليون الالمان، ولكنهم عدلوها فى مواضع كثيرة، اذ خالفوا الالمان فى مبادئهم عن الملكية المطلقة، وفى ميلهم لاهمال الوجهة الخلقية فى معاملاتهم الدولية، وكان كانت وهجل يكرهان الحكومة النيابية والنظم الحكومية الانجليزية، كما أن تعظيم هجل للحكومة وسلطانها خالف حب الانجليز للحرية، ولذلك قبل الكماليون الانجليز مبادىء زملائهم الالمان بنوع من الحذر، وكان ميلهم لمبادىء كانت أشد من ميلهم الى آراء هجل ونظرياته. هذا وتعتبر الفلسفة الكمالية الانجليزية مضادة لمبادىء النفعيين وتعظيمهم للفردية المادية، وعملت على تجديد الثقة فى الدولة بسبب ما أصاب الافراد من الضنك المالى والعسر الاقتصادى الذى نشأ عن سياسة «اتركه يعمل»، وطلبت التدخل الحكومى لمصلحة الفقراء الذين أرهقهم أرباب رؤوس الاموال، ونظرت إلى الدولة بأنها مسئولة عن حقوق الافراد، ومطالبة بالعمل على حفظها وحمايتها، كما أنها اتخذت الأخلاق والسياسة مرتبطين أساسا لنظرياتها

ابتدأ جرين، وقد ألقى محاضرات فى مبادئ الواجبات السياسية بين عامى ١٨٧٩ و ١٨٨٠ ومحاضرات فى التشريع الحر وحرية التعاقد فى سنة ١٨٨١، رسائله السياسية بالمبدأ القائل بأن الدولة رقى طبيعى، وأن غرضها خلقى فى مبناه ومعناه، وأن الحقوق الفردية لم تكن نتيجة مساومة وتعاقد بل هى مظهر ضرورى للارادة الخلقية الحرة يمثلها القانون، وأن السلطة العليا هى القوة التى تضمن الحقوق، وتحافظ على الحرية وتحيطها بسياج متين، وميز بين الحقوق القضائية والحقوق المعنوية، واعترف بأن

القانون لايمثل المبادىء الخلقية الكاملة على الوجه الاكمل ، وفضل تقييد الدولة وجعل عملها مقصورا على إزالة العوائق التى تعرقل سير الحرية ، وشجع التعاون الاشتراكى بين الافراد ، ورحب بفكرة تكوين دولة عالمية تعاهدية تحفظ فيها حقوق كل دولة بطريقة محدودة ومعينة ، واعتبر الحرب أمرا غير مرغوب فيه ، وأن قيامها علامة على نقص فى نظام الدولة ، وطلب من الدولة أن تعمم التعليم بصفة الزامية ، وأن تنظم بيع المشروبات الروحية وتجارتها ، وأن تراقب نظام الملكية ، وأن تحافظ على أملاك الفرد ومتاعه ، والخلاصة أن فلسفته السياسية كانت مزيجا من مبادىء النفعيين ومبادىء الكماليين الالمان

مال الكماليون من جماعة اكسفورد الى رأى هجل فى الدولة واعتبارها غاية فى ذاتها مطلقة فى سلطاتها العليا ، وقال برادلى إن الدولة كائن معنوى وتمثل ارادتها الاستقامة الاجتماعية ، وإن افرادها وقد خلقوا فيها مدينون لها بشخصياتهم التى هى نتيجة لنظمها وروح وجودها ، وإن واجب الفرد الخلقى هو قيامه بما يجب عليه نحوها على وجه كامل ، وإن إرادات الافراد مجتمعة كونت روح الدولة ، وإن النظم والقوانين هى مظهر هذه الارادات وتمثلها . أما بوزنكيه فقد قال إن الدولة لها شخصية وذاتية وإرادة خاصة بها دون سواها ، وانها سيطرت على الارادات الفردية وكونت منها إرادة عامة ، واعتنق مبادىء هجل القائلة بان الدولة لاتتقيد بالقواعد الخلقية الفردية ، ولا بالحقوق والواجبات التى تفرضها على اعضائها ، وأكد قيمة الدولة القومية بروحها الاهلية الممتازة ، ورفع كما فعل الكماليون الالمان الدولة على الفرد ، وقال عنها أنها أسمى ما وصل اليه النظام البشرى ، وبالجملة فان فلسفة هؤلاء

الكتاب شجعت الحكومة الارستقراطية، وايدت الحكرمة المركزية القوية، وناصرت توسيع اختصاصها، وعاضدت الروح العسكرية والميل الي السيطرة والاستعمار، مما أدى الى قيام طائفة أخرى من الكتاب تشد أزر المؤسسات الاشتراكية، وتحث على توزيع السلطة وتعمل على تقليل شأن السيطرة الحكومية

obeikandl.com

الباب الثامن عشر

النظريات السياسية الرجعية بعد الثورات

١ — الطبيعة العامة للحركات الرجعية :

أيدت فرنسا بوجه عام سلطة نابليون المركزية ، وأحبه الفرنسيون الذين أرادوا امتداد نفوذ فرنسا واتساع سلطانها ، والتف الكل حوله حتى يعيد إلى البلاد سلامها الداخلى ورخاءها المادى ، فاستطاع أن يرتقى عرشها أمبراطورا ، ويصلح نظمها المالية والادارية ، ثم سخر قواتها فى بسط نفوذه على ممالك أوربا وامارتها ، وأثار الحروب على الممالك التى اعترضت تنفيذ مطامعه وغزاها بالجيوش وانتصر عليها فى معارك فاصلة ، وأصبحت حكومته بفضل انتصاراته العسكرية مطلقة مستبدة ، وأحييت المبادىء الملكية التى كانت الثورة قضت عليها ، ولكن لما شعرت القوميات المختلفة أن نابليون يعمل على إذلالها سياسيا واقتصاديا اجتمعت بزعامة انجلترا وكونت الحلف تلو الحلف ونازلته فى ميدان القتال حتى صرعته فى ميدان وترلو فى سنة ١٨١٥ ، واجتمع مندوبوها فى مدينة فينا عقب خذلانه الاول فى موقعة ليبزج ليقرورا تعديل خريطة أوربا بعد غزواته ، ولينظروا فى أمر الملوك المخلوعين والامراء المطرودين من على عروشهم ، وكانت انجلترا والروسيا وبروسيا والنمسا هى الممالك الرئيسية فى المؤتمر ، وتأثر مندوبوها بالروح الرجعية ، وكان جل اهتمامهم موجها الى تقسيم الغنائم والاسلاب بين المنتصرين غير مراعين مبادىء القومية الأهلية أو السيادة الشعبية ، وكان المؤتمر يرغب جهد الطاقة اعادة النظام الملكى الى دول أوربا التى حرمته ، والى

اعادة النظم الحكومية التى كانت هذه الدول تتمشى على مقتضاها قبل قيام الثورة الكبرى ، وتكون الحلف المقدس من الروسيا وبروسيا والنمسا لمنع قيام الحركات الثورية فى دول أوربا ، ويعرقل سير الافكار الثورية وتقدمها ، وكانت انجلترا لا تعطف على سياسة هذا الحلف الرجعية لأن مبادئه التجارية المقيدة ، ونظرياته السياسية فى الملكية المقدسة خالفت سياستها الحرة وحكومتها الدستورية وملكيتها المقيدة ، والتفتت الى مصالحها الذاتية وسياستها الاستعمارية بعد ان زال عنها الخطر من جراء سياسة نابليون الامبراطورية

لم يستطع السياسيون المشتركون فى المؤتمر على الرغم من مبادئهم الرجعية اغفال بعض التغييرات التى نشأت عن الثورة الفرنسية وحروب نابليون ، فانهم لم يقدروا على اعادة الدولة الرومانية المقدسة التى قضى عليها نابليون عام ١٨٠٦ ، كما أنهم لم يستطيعوا إعادة أملاك الكنيسة فى ألمانيا الى سابق عهدها ، ولا إعادة أمارات ألمانيا ، مدنها المستقلة الى ما كانت عليه قبل غزو نابليون لها ، ولقد كان أثر قانون نابليون بمبادئه الحرة شديدا فى دول قارة أوربا ، وأصبحت عادة تسطير الدساتير من العادات المقبولة والمحبوبة بين الشعوب والقوميات المختلفة ، وترقبت الأحزاب الحرة الفرصة لتقوم فى وجه الرجعيين ، وتنفذ الدساتير الممنوحة بعد تعديلها وتوسع دوائر اختصاصها ، وقد وجه الحلف المقدس نداء الى ملوك أوربا وأمرائها يعتبر وثيقة سياسية خطيرة الشأن ، يتعهد فيه أعضاؤه بأن يسيروا فى أحكامهم على مقتضى التعاليم المسيحية العادلة ، وأن يكونوا فى معاملتهم لرعاياهم والدول الاجنبية على وفق أوامر الدين المقدس ، ولكنهم اتخذوا هذا الحلف سلاحا يحاربون به المبادىء الحرة ، ويعملون على اخماد انفاس الحركات الشعبية التى قامت لتحقيق التوحيد القومى ، ونيل الحرية والاستقلال

انقسم فريق الرجعيين الذين عارضوا المبادئ الفلسفية للثورة الى جماعات عديدة منها ، المدرسة التاريخية وقد هاجمت الفكرة القائلة بأن الدولة تكوين صناعى منظم ، وان النظم السياسية من صنع الارادة ، وقالت إن الدولة نتيجة لنمو تاريخى وليست نتيجة تعاقد بين الافراد ، وقد اشتهر من اعضاء هذا المذهب برك فى انجلترا وسَفِيني (Savigny) فى المانيا ، ومنها جماعة الكماليين الذين قالوا بأن الدولة أساسها الضرورة الخلقية وليس الأختيار المنظم ، واكدوا فوق الارادة العامة للدولة على ارادة الافراد المستقلة ، ومثل هذا الرأى كانت وفشت وهجل واتباعهم وتلاميذهم ، ومنها جماعة الفقهاء الدينيين الذين عملوا على احياء النظرية الدينية ، وقالوا إن الله مصدر السلطة العليا فى الدولة إذ أن القوة الانسانية غير كافية للحكم فيها ، وإن الدولة تكونت بامر من الله وليس بتعاقد بين الافراد ، ومثل هذا الرأى دى ميستر (De maistre) والمركيز دى بونلد (Marquis de Bonald) فى فرنسا واستاهل فى المانيا ، وكانت هناك جماعة أخرى تقول بنظرية الأرث وانكرت نظرية العقد الاجتماعى ، وقالت إن منشأ الدول وأصلها ناجم عن الملكية العقارية للافراد والجماعات ، واشتهر من القائلين بهذا الرأى الكاتب السويسرى المسمى لدويج فون هولر

مالت كل هذه الجماعات الى المبادئ الرجعية والنظريات المحافظة ، وايدت السلطة وعارضت الاصلاح ، واكدت قيمة النظام واستقرار الحالة ، وفى انجلترا ظهر فريق رجعى قوى يسمى فريق النفعيين اشتهر من أعضائه هيوم وبنتام ومل ، وقد رفض فكرة العقد الاجتماعى ، واتبع الفكرة الايجابية فى الشئون التشريعية ، والمبادئ المادية فى الأخلاق ، وقال إن الناس يخضعون للسلطة لاعن اتفاق بينهم بمحض رغبتهم بل لأنهم يرون أن سعادتهم لاتتحقق إلا بهذه الوسيلة

٢ — الافكار الرجعية فى امريكا :

قام فريق من الساسة الامريكان بعد انقضاء زمن الثورة يطلب تقييد السلطة الشعبية، وينشد حكومة قوية حتى تستطيع حماية الافراد وممتلكاتهم وحقوقهم . وكانت الافكار الثورية لا تزال تتملك النفوس وتلبس الرءوس . وإن وثيقة اعلان الاستقلال وما اشتملت عليه من مبادئ ماهى إلا مظهر لتلك الافكار إذ أقرت حق الفرد فى المقاومة والثورة، ومبدأ تقييد الحكومة لأنها ضرر يخشى . وأيدت السلطة الشعبية تأييدا تاما، واعترفت بنظرية الفصل بين السلطات ، وقبلت الانتخابات السنوية لهيئات المجالس النيابية ، ولكن الحوادث التى وقعت فى امريكا بين سنتى ١٧٧٦ و ١٧٨٧ جعلت الامريكان يعدلون آراءهم الثورية ، ويخضعون لمبادئ زعماء سياسيين يخالفون من سبقوهم فى طريقة التفكير ووجهات النظر السياسية كى ينشلوا امريكا من الفوضى المالية التى وقعت فيها بعد الاستقلال، ويعملوا على تقوية الحكومة، ويديروا شئون الولايات من الوجهة الخارجية، وينقذوا البلاد من خطر الثورة الاجتماعية، ويعيدوا اليها الأمن والطمأنينة ويحافظوا على حقوق الدائنين ، ويشجعوا الصناعة والتجارة ، وقد اشتهر من الكتاب الذين نادوا بهذه الآراء كاتبان وهما جون آدمز (John Adams) واسكندر هملتون (Alex . Hamilton)

كان جون آدمز من المتحمسين لمبادئ الثورة عند بدء قيامها، ولكنه تأثر بالحوادث التى وقعت فى البلاد بعد الاستقلال ، وعدل آراءه الأولى وطلب حكومة قوية ، وأيد المبادئ الارستقراطية ، وأنكر المساواة بين الناس، وقال إن النسب والثروة والتعليم سببت الفوارق بين الافراد وخلقت

أرستقراطية طبيعية ، ونظر الى الحكومات الشعبية نظرة شك وريبة ، وطلب تقييد سلطة الجماهير بمختلف القيود ، و نادى بوجوب قيام نظام ثنائى للمجالس النيابية ، مجلس يمثل الشعب ، وآخر يمثل الارستقراطية فى البلاد ، وتكون وظيفة المجلسين التشريع ، وطلب قيام سلطة تنفيذية قوية تدير شئون البلاد ، وتفصل فى المشاكل التى تنشأ بين المجلسين

أما هملتون فقد اتفق مع آدمز فى المطالبة بوضع السلطة فى أيدى ابناء الأسر العريقة فى النسب ، ولكنه فاق زميله فى المطالبة بحكومة قوية ، وكان من المعارضين للمبادىء الديمقراطية ، ومن المعجبين بنظام الحكومة الانجليزية ، وطلب تطبيقه فى أمريكا ، واقترح سلطة تنفيذية يستمر أفرادها متولين السلطة طول حياتهم ، ويكون لهذه السلطة حق إقرار القوانين أو رفضها ، وطلب قصر حقوق الانتخاب على الملاك ، وشجع فكرة قيام جيش قوى ، وعمل على ترقية الصناعة والتجارة

تأثرت الولايات الامريكية فى تقدمها الدستورى و فى سياستها الخارجية بما وقع من الحوادث فى أوربا ، ولما ابتاعت مقاطعة لوزيانا من نابليون اشتد ساعد الحكومة المركزية ، ولما رأت التقدم الاستعمارى للروسيا على شواطىء المحيط الهادى بعد سقوط نابليون ، و رأت محاولة الحلف المقدس العمل على اعادة الجمهوريات اللاتينية الامريكية الى سابق خضوعها لأسبانيا والبرتغال نشرت بين العالم مبدأ منرو القائل بمنع التدخل الاوروبى فى شئون الامريكان ، وتحريم الأستعمار الجديد فى أمريكا ، وقد أيدت انجلترا أمريكا فى هذا الموقف لأنها كانت تكره السياسة الرجعية التى اتبعها الحلف المقدس ، كما أنها كانت تستفيد باتباع سياسة التجارة الحرة مع الجمهوريات الأمريكية الجديدة ، ثم اختطت هذه الدولة الفتية لنفسها سياسة الأبتعاد عن مشاكل

أوربا ، والعزلة عن حوادثها السياسية بسبب موقعها الجغرافى ، ومخالفة مبادئها السياسية لمبادىء أوربا ، كما أنها رأت أن تتبع سياسة التجارة المحمية حتى تشجع الصناعات القومية فى بلادها ، وقد استطاعت أن تحافظ على اتباع سياستها وتبتعد عن المشاكل الاوربية حتى أواخر القرن التاسع عشر تقريبا عندما اشتبكت فى حرب مع اسبانيا فى سنة ١٨٩٨ وطردتها من مستعمراتها فى المحيط الهادى ، ووجهت جل اهتمامها الى ترقية مواردها الطبيعية ، وعملت على تقدم صناعتها وبجارتها ومدنها

٣ — الافكار الرجعية فى أوربا :

كره الغربيون مبادىء الثورة الفرنسية بعد سقوط نابليون ، واتهموها بالبعد عن قواعد الدين ، وانتهز رجال الدين الكاثوليك هذه الفرصة وكتبوا الرسائل الرجعية ونشروها بين الناس ، وقد اشتهر من هؤلاء كتاب فرنسا الكاثوليك وهم يوسف دى ميستر (١٧٥٣ — ١٨٢١) والمركيز دى يونالد (١٧٥٤ — ١٨٤٠) وروبرت دى لامينيه (Robert de Lamennais) (١٧٨٢ — ١٨٤٥) فأنهم دافعوا عن حقوق الاشراف المنفيين بسبب الثورة ، وعارضوا المبادىء الثورية ، وانكروا معاملتها للكنيسة ، ورفضوا سياسة نابليون نحوها ، واعتبروا حوادث الثورة ومبادئها مؤدية للفوضى ، وطلبوا الرجوع الى النظام الملكى القوى ، وعملوا على تخليص الكنيسة من رقابة الحكومة المدنية وإعادتها الى رقابة البابا وسلطته ، وأيدوا مذهب بوزيه القائل بان السلطة كلها مستمدة من الله ، وناصروا الملكية المقدسة ونظرية التفويض الالهى ، وقالوا إن رجوع أسرة البربون الى العرش معناه رجوع البلاد الى حظيرة الله بعد خروجها منها فى أيام الثورة

قال دى ميستر إن تطبيق العقل البشرى على سن الدساتير وتشريع القوانين عمل غير صائب ، ويجب أن تكون القوانين والنظم رقيا طبيعيا تنطبق على العادات والتقاليد ، أما هذه الدساتير المسنونة والقوانين المشترعة فهى أعمال صناعية مصيرها الفشل اذ لاتتكون الأمة بوساطة دستور ديمقراطى ، كما أنها لاتنال الحرية بوساطة قانون كقانون حقوق الانسان ، وقد استهزأ بجميع الدساتير والوثائق المكتوبة فى كل من أمريكا وفرنسا ، وقال كما رأى منتسكيو إن القوانين يجب أن تتمشى مع الزمن ، وتنبع من حاجات الناس ورغباتهم فى كل زمن يعيشون فيه ، وايد رأيه هذا بأمثلة تاريخية كثيرة ، ولكن يؤخذ عليه أن سياسته الفلسفية كانت شديدة فى رجعيتها ، اذ أراد أن يرجع بالعالم الى السياسة الدينية التى انقضت بانقضاء القرون الوسطى

بحث المركيز دى بونالد الدولة من وجهة السبب والوسيلة والمسبب وقال إن الاسرة والكنيسة والحكومة تمثل مظاهر السلطة العليا الثلاث ، ويحتاج إلى وزارة تنفذ إرادتها ، وإلى شعب يطيع هذه الارادة ، وإن السلطة العليا آتية من الله ، وإن الملك هو الذى يمثلها فى الدولة ، أما النبلاء فهم وكلاؤها وعليهم خدمة الدولة والعمل على مصلحتها ، وعلى الشعب الطاعة التامة ، واعتبر الحقوق الطبيعية أحلاما وهمية ، وقال إن الفوارق بين الناس وعدم المساواة بين طبقاتهم أمر طبيعى ، وإن المجهودات التى يبذلونها فى إقامة نظم جديدة وسن دساتير ضائعة وغير مثمرة ، وعليهم أن يتبعوا تعاليم الكتاب المقدس ، ويقتدوا بالتقاليد القديمة ، وقال إن التغيير والتجديد مضران بالدولة ، وإن الوحدة الدينية والسياسية أمر لا بد منه لوجودها وارتقائها ، ويعتبر هذا الكاتب متأخرا فى آرائه رجعيا فى مبادئه ممثلا لنظريات القرن السابع عشر ومذاهبه السياسية

أما لامنيه فقد عارض أيضاً نظرية الفردية التى سادت فى عصره ، وقال يجب أن تستمد السلطة من الدين ، وكره المجهودات التى بذلها نابليون لاستخدام الكنيسة للوصول الى أغراضه السياسية ، وانتقد الفكرة التعاهدية بين الكنيسة والدولة بعد عودة الملكية إلى فرنسا ، وطلب أن تكون الكنيسة مستقلة لا تخضع إلا لسلطة البابوية فى رومية ، واشتغل جهد طاقته حتى يحرر الكنيسة من رقابة الدولة ، ولما لم ينجح بسبب ضعف البابا والأحوال التى احاطت بالملكية فى فرنسا رجع إلى الشعب وطلب حرية الفكر والتعليم ، ومال إلى الشيوعية فى أواخر أيام حياته

كتب مشرع المانى من أهل سويسرا يسمى لدويج فون هولر (Ludwig Von Haller) (١٧٦٨-١٧٥٤) يعارض نظرية العقد الأجتماعى ، وقال إن مبادئه سببت الثورات التى قامت فى أوربا ، وإن الفوارق بين الطبقات والافراد طبيعية إذ خلقت طائفة تحكم وأخرى تكون محكومة ، ولا تأتى السلطة بذلك عن طريق رضا المحكومين بل عن طريق الطبيعة منحة من الله ، وانتقد الفكرة التى تعظم الدولة وتمجدها ، وقال إن الناس اجتمعت بدافع تبادل المنفعة ، وإن هناك نوعين من الدول وهما الملكية والجمهورية ، نشأ النوع الاول عن اجتماع فريق من الافراد والتفافهم حول فرد اشتهر بالكفاية والقوة ، ونشأ النوع الثانى عن اجتماع فريق من الأفراد متساوين فى الكفاية والقوة ، وقال إن الملك يتقيد بالقانون الخلقى ، وهو قانون الله ، وإن العوامل التى تؤدى إلى النظام الملكى هى الملكية العقارية والانتصارات العسكرية والرياسة الدينية ، وان وظيفة الحاكم هى العمل على حماية الدولة من شر أعدائها الخارجين ، وعلى زيادة الثروة الأهلية ، وعلى ترقية الدين والعلم والفن

ظهر فريق آخر من الكتاب امثال هـ . ا . تين (H. A. Taine) وكان فياسوفا ومؤرخا فرنسيا و ف . ج . ستاهل (F. G. Stahl) المشرع الالمانى عارض فلسفة الحقوق الطبيعية ، وانتقد أولها قانون الاعتراف بحقوق الأنسان ، وقال إن الثورة تؤدى إلى الفوضى وحكم الغوغاء ، وهاجم الثانى النظريات الفرنسية الثورية ، واعتبر الدولة شخصية قائمة بذاتها ، وقال إن الغرض من سلطانها هو ربط الأفراد فى وحدة روحية تماثل المملكة الربانية

٤ — الكنيسة والدولة فى انجلترا :

كانت العلاقة بين الكنيسة والدولة فى انجلترا واسكتلندا من أخطر المسائل التى شغلت بال المفكرين الانجليز فى الربع الثانى من القرن التاسع عشر ، وكانت مرتبطة الى حد ما بالحركة الرجعية فى النظريات السياسية وبأحياء سلطة الكنيسة وقامت ثورة فى اسكتلندا فى سنة ١٨٤٣ بسبب استياء رجال الدين من التدخل الحكومى فى وظائف الكنيسة ، وانفصل حزب قوى عن الكنيسة الانجليزية وأسس كنيسة جديدة فى تلك البلاد أطلق عليها كنيسة حزب البرسبتريان الجديدة ، وقد نادى هذا الحزب بالمبدأ القائل بوجود هيئتين الكنيسة والدولة ، لكل منهما سلطانها ونفوذها فى دائرتها الخاصة ، وأنكر تدخل الدولة فى أحوال الكنيسة وشئونها ، ورفض الاعتراف بسلطة الملك أو البرلمان على امتيازات الكنيسة وحقوقها وقد هب فريق من كتاب البلاط يقاوم آراء هذا الحزب ويعارض مطالبه ويقول إن الكنيسة ليس لها حقوق الا ما منحته اياها الدولة ، وأنكر وجود شخصية قضائية لها أو سلطة مستقلة ومنفصلة عن شخصية الدولة وسلطانها ، واكد سلطة البرلمان عليها . هذا وظهر بين الفريقين فريق معتدل من رجال السياسة اعترف للكنيسة باستقلالها . ولكنها تخضع لنظم الدولة

ورقابتها من حيث ان الدولة هى التى منحتها أملاكها ، وهى التى جعلت مذاهبها دينها الرسمى ، واذ أرادت الكنيسة أن تتحرر من هذه الرقابة عليها أن تخرج من محالفتها للدولة وتعلن انفصالها ، وللدولة فى هذه الحالة أن تستولى على ما منحته إياها من الاملاك والا تعترف بدينها رسميا

قامت حركة فى انجلترا تماثل شقيقتها فى اسكتلندا ، وكتب فريق من العلماء فى جامعة اكسفورد ينتقد خمول الكنيسة ، ويحث رجال الدين على النهوض بها واعادة المبادىء المسيحية الأولى اليها ، ويرفض اعتداء الدولة وتدخلها المتكرر فى شئونها الادارية ، قائلا إن الكنيسة مستقلة ، وهى نظام قدسى ، وكان هذا الفريق رجعيا فى آرائه أراد احياء النظريات والحجج التى نادى بها الآباء الروحانيون الأوائل عند ما كانت سلطة الكنيسة فى أوج مجدها ، وانتهز الكاثوليك فى انجلترا قيام هذه الحركة وظهور هذا الميل بين الكتاب ، وعملوا على احياء مذهبهم والاشتراك فى المظاهر السياسية ، وفى سنة ١٨٢٩ أعيدت اليهم صفة الوطنية وكانوا قد حرموها قبل ذلك ، وكانوا منقسمين الى فريقين فيما يتعلق بعلاقاتهم مع الدولة إذ اعترف فريق منهم بسيادة الدولة وسلطانها فى كل الشئون الزمنية ، وخضعوا لهذه السلطة عن طيب خاطر ، أما الفريق الآخر فقد رفض الاعتراف بهذه السيادة ، وكان ينظر الى البابا بأنه سيده ومولاه دون غيره من الحكام ، وقامت فى البلاد حركة قوية من جانب الكاثوليك تعمل على احياء هذا المذهب فى اثناء القرن التاسع عشر ، واعتنق الكاثوليك مذاهب دى ميستر الفلسفية ونشروها بين أعوانهم وتلاميذهم ، وبذلوا جهدهم لاحياء سلطة البابا ، ودللوا على أقوالهم بمختلف الحجج والبراهين التى استعملها أنصار البابوية قديما ، وأصبح الأحياء الكاثوليكى فى ذلك الوقت مظهرا من مظاهر النظريات الفلسفية والسياسية

الباب التاسع عشر

النفعيون الانجليز

١ — الطبيعة العامة لفلسفة النفعيين :

ظهرت فلسفة النفعيين فى الرسائل السياسية التى كتبها ريشارد كمبرلند (Richard Cumberland) (١٦٣٢—١٧١٩) فى أثناء القرن السابع عشر ، إذ قال إن المصلحة العامة هى أفضل خير تعمل له الدولة ، وقال بعده فرنسيس هتشسون (Fransis Hutcheson) (١٦٩٤—١٧٤٧) يجب أن يكون غرض الدولة توفير أعظم قسط من السعادة لأكبر عدد من أعضائها ، وكانت الطريقة التى اتبعتها هذه الفلسفة هى الطريقة الاستنباطية أخذت مبادئها من التجربة والاختبار ، وكان غرضها عمليا ، وقالت إن الناس اجتماعيون بطبعهم ، واستهزأت بالفكرة القائلة بأن الفرد وحدة مستقلة ، وأكدت أنه مسوق فى عمله وميوله بالوراثة والوسط الذى يعيش فيه ، وقالت إن الناس مدفوعون فى الحياة بعامل الرغبة للوصول إلى السعادة وتجنب الألم ، وإن سعادة الفرد لا يصل اليها إلا عن طريق علاقته بغيره من الافراد ، وعلى ذلك وجب تقييد حرية الجميع بوساطة التشريع ، ويرى من ذلك أن الفلسفة النفعية مرتبطة تمام الارتباط بالأخلاق والسياسة من الوجهة العمليـة ، وبعيدة عن المثل الاعلى الخلقى لأنه خيالى ، ولم تبحث إلا فى المبادىء المستمدة من المشاهدة والخبرة ، والتى يمكن تحقيقها ، وكانت تحكم على الأعمال بنتائجها ، وثارت ضد القديم الذى احترمه برك ، وضد نظرية الحقوق الطبيعية والعقد الأجتماعى ، وقالت إن الدولة وجدت

لأنها ضرورية ، وإن وظيفتها هى العمل على ترقية المصلحة العامة ، واذا أخفقت قوانينها فى تحقيق هذه الوظيفة وجب تغييرها ، ولم يبحث القائمون بها فى المبادىء النظرية بل بحثوا فى صعوبات الحياة وعقدها من الوجهة البشرية

سادت مبادىء هذه الفلسفة فى النظريات السياسية الانجليزية بسبب الأحوال التى انتشرت فى انجلترا اذ ذاك ، إذ أن تطرف حكم الارهاب فى فرنسا والسياسة الامبراطورية التى اتبعها نابليون جعلت الانجليز يكرهون مبادىء الثورة ، كما أن فريقا منهم عارض المبادىء الملتزمة التى نادى بها برك والتى أيد فيها حكم النبلاء الأغنياء ، وأوجد الأنقلاب الصناعى فريقا من الصناع ، وطبقة من التجار كرهت المبادىء الحرة المتطرفة التى ناصرها توماس بين ، والمبادىء الفوضوية التى نادى بها جودوين ، كما أنها كرهت النظام القديم وقيوده التجارية ، وارادت سياسة حرة فى العمل و التجارة ، وشجعت الفردية واحبت الحرية ، وعارضت الجمود والخمول الذى ساد انجلترا فى القرن الثامن عشر ، واتجهت نحو الجديد من المبادىء ، وعملت على التقدم فى مضمار السياسة والصناعة والتجارة ، وظهر بجانب هذه الطبقة فريق العمال الناقمين على ما وصلت اليه حالهم الأجتماعية والمعيشية ، و تأسست نقابات العمال وطلبت الأصلاح والاشتراك فى الشئون السياسية ، و اختفت نتيجة لذلك مبادىء الحقوق الطبيعية و العقد الاجتماعى وتحولت النظريات السياسية فى انجلترا من المبادىء الخيالية إلى المسائل العملية والاصلاحات الصناعية والاجتماعية ، وصادفت الفلسفة النفعية هوى فى النفوس فأقبل الناس على مبادئها واعتنقوها وعملوا على تحقيقها ، وعرفوا منها أنهم يستطيعون الوصول إلى ما ينشدون من الأصلاح عن طريق التشريع البرلمانى

كان دعاة هـذه الفلسفة متصلين بالمسائل العملية وبالحياة العامة، وبفضل مجهوداتهم وكتاباتهم اصلحت الحكومة النظام القضائى وعدلت القانون الجنائى، وأدخلت الاصلاح على المعامل والمناجم، وعدلت التصويت البرلمانى والنظام النيابى، وسنت القوانين لمصلحة الفقراء والمعوزين، وألغت قوانين الغلال، والخلاصة أن النفعيين نجحوا فى جذب الشعب الأنجليزى وحكومته إلى مبادئهم، اذ كان جل غرضهم توفير أعظم قسط من السعادة لاكبر عـدد من الافراد، وعارضوا الاستبداد والظلم، وشجعوا الحرية الفردية، واشتهر من هؤلاء الفلاسفة جريمى بنتام وجيمس مل فانهما كتبا فى النظرية النفعية من الوجهة السياسية، وكتب فيها جون استوارت مل وانتقل بها من مظهرها الى مظهر آخر، وكتب فى قواعدها واصولها المؤرخ جروت واسكندر بين من فحول علم النفس، اما جون اوستن فقد تناول اصولها ومبادئها من الوجهة التشريعية، وكتب فيها ريكاردو من الوجهة الاقتصادية، وبحثها كبدن وجون بريت وهما يتكلمان فى التجارة الحرة ويطلبان اتباع سياستها

٢ — جريمى بنتام (١٧٤٨ — ١٨٣٢)

كان جريمى بنتام (Jeremy Bentham) زعيم المفكرين بين فريق النفعيين الأنجليز، وقد اشتغل بالشئون العامة والمسائل العملية فى الفترة التى وقعت بين الثورة الأمريكية وقانون الاصلاح الذى اصدرته الحكومة الانجليزية فى سنة ١٨٣٢، واظهر منذ نعومة اظفاره ميلا الى دراسة المسائل الاجتماعية العامة، وقرأ وهو فى الثالثة والعشرين من عمرة رسالة برستلى فى الحكومة، وتأثر بالعبارة التى وردت فيها بأن سعادة أغلبية

السكان يجب أن تكون الميزان الذى يوزن به كفاية الدولة على الحكم، وقال متأثرا بنظرية هلفتيوس وبكاريا إن السعادة هى تمتع الانسان بالسرور وابتعاده عن مواطن الحزن والألم. وطلب ان تكون النظم الحكومية موصلة الى هذه السعادة وعاملة على توفيرها للأفراد، وكتب رسالة سياسية فى سنة ١٧٨٩ قال فيها إن الانسان محكوم بعاملين، عامل الألم وعامل السرور والهناءة، وان الغرائز الانسانية كلها متساوية بالطبيعة، وإن هذه الغرائز أما ان تكون حسنة او رديئة بحسب نتائجها، وان «مبدأ المنعة» هو الذى يحكم على الاعمال على حسب مناصرتها للسعادة أو معارضتها لها، وقال إن الانسان غير مرتبط بواجبات ال أشياء نظرية مثل الدولة والكنيسة والاحزاب، بل هو مرتبط بواجبات نحو غيره من الأفراد البشرية إذ أنهم هم الذين يشعرون بالسرور أو الألم

تربى بنتام تربية قانونية، وتفقه فى نظرية التشريع، وبحث فى الغاية منه والأغراض التى يرمى اليها، وقد ثار وهو طالب فى جامعة اكسفورد على المحاضرات التى القاها بلاكستون، وانتقدها انتقادا مرا فى سنة ١٧٧٦ عند مانشرت، وهدم نظريات هذا الأستاذ التى مجدت النظم الأنجليزية وبرهن على فساد رأيه فيما يتعلق بأصل القانون وانه نبع من تعاقد اجتماعى، وكان الانجليز المحافظون يمجدون القانون الانجليزى، ويقولون عنه إنه نمو طبيعى يتفق مع الارادة الألهية، اما هو فقد هاجمه ووصفه بأنه استبدادى وانه وسيلة صناعية استعملها الاقوياء لظلم الجهلاء وارهاقهم، وانكر كل النظريات التى قالت بأن أصل الدولة تعاقد بين الافراد، وقال إن الدولة تأسست لا على مقتضى هذا التعاقد بل على عادة الطاعة الغريزية فى الافراد ووجدت لمنفعتها الظاهرة، وانكر وجود القانون الطبيعى، وقال إن القانون

هو لسان الارادة العليا للجماعة السياسية ، وأمر من أوامرها ، ولايملك الافراد أى نوع من الحقوق قبل هذا القانون ، ولايملكون أى حق قانونى لمقاومته ، وقال إن الحق معناه الواجب والقيام به ، وطلب وجود سلطة تستطيع تنفيذ هذه الحقوق بالقوة وتعاقب من خالفها ، وان حق مقاومة السلطة العليا هو حق معنوى ، وقد يكون واجبا معنويا فى حالة زيادة المنفعة من استعماله على المضار التى تنشأ عن الثورة ، ثم تناول الدستور الأنجليزى ووصفه بالنقص ، وطلب تعميم حق التصويت بين الرجال الراشدين وايد فكرة البرلمانات السنويه وطلب أن يكون التصويت سريا ، وعارض نظام الملكية فى انجلترا ونظام مجلس اللوردات وقال إن أفضل أنواع الحكومات هو الحكومة الجمهورية ذات المجلس التشريعى الواحد ، وكان يعطف عطفا شديدا على الثورتين الامريكية والفرنسية ، ولكنه خالف سياسة القانون الطبيعى التى اتبعته كل من الثورتين ، وقال إن الافراد يملكون الحقوق التى يعطيهم إياها القانون ، وطلب من الحكومة أن تقوم باصلاحات كثيرة منها تعميم التعليم العام ، والعناية بالصحة العامة ، واصلاح قانون الفقراء والمعوزين ، واصلاح نظم الخدمة العامة الى غير ذلك من المسائل التى كانت تتطلب إصلاحا فى عصره

كان بنتام تلميذا لآدم سميث فى نظرياته الأقتصادية ، ولكنه خالفه فى بعض الشئون والمبادىء ، فاتفق معه فى مسألة التدخل الحكومى فى قانون الطلب والعرض ، وقال يجب أن يكون هذا التدخل قليلا على قدر الاستطاعة وكان من المؤيدين لمذهب التجارة الحرة ومذهب المنافسة التجارية ، وعارض نظام الأحتكارات والمنح المالية ، وكان لايعطف على سياسة التوسع الأستعمارى ، وقال ان امتلاك المستعمرات ليس ضروريا للمتاجرة معها ، ويمكن استغلال رؤوس الأموال بنجاح فى اقطار غير مستعمرة ،

وفى سنة ١٨٢٨ وضع عريضة لاهالى كندا يطلب فيها انفصالهم عن الأمة الرئيسيه ، ولـكنه عدل اراءه هذه فى اواخر ايامه ، وطلب ابقاء المستعمرات مع منحها استقلالا ذاتيا ، ثم تناول مسائل الهند ووصف لها نظاما قضائيا وتشريعيا ، كما انه وصف نوعا من الحـكومة الذاتية للمستعمرات الاوسترالية ، وبين أفضل الأساليب الاستعمارية العلمية التى يجب أن تتبع فيها

حول بنتام بعد ذلك اهتمامه نحو الاصلاح الاجتماعى العملى ، وتناول مسائل التشريع والعقاب وانتقد القوانين القائمة وطريقة تنفيذها ، واقترح نظاما قانونيا تفصيليا ليحل محلها ، وقد تأثرت الحـكومة الانجليزية بأقتراحاته وعدلت القوانين وهذبتها متفقة معه فى كثير مما اشار به ، ثم انتقد شـدة العقوبات التى نص عليها القانون الجنائى ، وانتقد نظام السجون وكيفية ادارتها ، وقال إن الغاية من العقاب هو منع الجريمة ، ويجب ان تـكون العقوبة متناسبة مع الجريمة ، وطلب اصلاح حال المجرمين داخل السجون بادخال نوع من التعليم والتهذيب الدينى فيها ، وبذل جهدا عظيما لأقناع البرلمان حتى يأخذ بارائه ويسن تشريعا للسجون واصلاحها ، واليه يرجع الفضل فى اصلاح السجون والأصلاحيات فى انجلترا وفى غيرها من ممالك أوربا ودول العالم المتمدين ، ولقد كان أثر نظرياته ومبادئه عظيما فى دول اوربا ، اذ ترجمت رسائله فى التشريع الى الفرنسية فى سنة ١٨٠٢ ، وكان ميرابو يستعين باقواله واقتراحاته السياسية والقضائية ، وكان الفرنسيون يحبونه حبا جما حتى انهم منحوه هو وتوماس بين لقب « مواطن فرنسا » فى سنة ١٧٩٢ ، وانتشرت مبادئه فى الروسيا والبرتغال واسبانيا وفى بعض جمهوريات امريكا الجنوبية ، واستعملها زعماء النهضات القومية وهم يحاربون الحلف المقدس ومبادئه الرجعية ، وكثيرا ما طلب من رؤساء الحـكومات والقياصرة والملوك فى اوربا وغـيرها أن يعدلوا القوانين التى تسير عليها

حكوماتهم ، ووضع اقتراحاته وخدماته تحت تصرفهم ، وكانت ثقته فى نفسه وقدرته على سن القوانين والتشريعات لاحد لها ، واليه يرجع الفضل فى ادخال كلمات وتعبيرات اصطلاحية جديدة على اللغة الانجليزية

٣ — جيمس مل (١٧٧٣ — ١٨٣٦)

كان جيمس مل (James mill) من تلاميذ بنتام ومن المعجبين بارائه وقد اتفق مع استاذه فى أن التميز بين الاعمال الخلقية وغير الخلقية يتوقف على منفعتها ، وفى أن وظيفة القانون هو توجيه الدولة نحو العمل لأسعاد الافراد ومنع الضر عنهم . وشاركه فى الاعتقاد فى خطر شأن التعليم ، واعتنق مذهب هلفتيوس القائل بان الافراد جميعا مستعدون طبيعة للأصلاح ، وهم متساوون فى هذا الاستعداد ، وينشأ عدم المساواة بينهم بسبب الوسط ونقص التعليم ، وكان من انصار الحكم النيابى والمؤيدين لحرية البحث والجدل حتى تنتظم الحياة السياسية ، وقال إن الحكومة ضرورية لمنع اعتداء الافراد بعضهم على بعض وهم يجرون وراء سعادتهم الفردية ولكنه طلب تقييد سلطة الحكومة ولا يتحقق ذلك إلا بوضع السلطان فى أيدى نواب الشعب ، وكان من انصار الطبقة الوسطى ، وخالف الذين قالوا بكمال النظام الانجليزى لانه يمثل العناصر الثلاثة الملكية والارستقراطية والديمقراطية ، وقال إن المصلحة المشتركة بين الملك واللوردات تجعلهما يقفان فى سبيل مصلحة الشعب ممثلا فى مجلس العموم ، ونادى بزيادة قوة نواب الشعب حتى يستطيعوا مقاومة الملك واللوردات ، واقترح قانونا يماثل القانون الذى أقره مجلس النواب فى سنة ١٩١١ وهو ينص على فوق هذا

المجلس على مجلس اللوردات فى الأمور التشريعية والمالية ، واقترح أن يكون عمر البرلمان قصيرا حتى يستمر اتصال النائب بناخبيه وثيقا ، وطلب منح حق الانتخاب والتصويت لجميع الرجال الذين يبلغون الأربعين ، وقد أقبل الجمهور الانجليزى على قراءة آرائه إقبالا شديدا ، واليه يرجع الفضل فى قيام الحوادث التى أدت الى إصدار قانون الاصلاح فى سنة ١٨٣٢

شارك بنتام فى طلب الاصلاح القضائى ، وبحث فى أمور التشريع وتناول الحقوق الفردية وعرفها ، ومسائل العقوبات ودستور المحاكم وكيفية الاجراءات التى تتبعها ، وبحث فى القانون الدولى وبين نقص وجود هيئة دولية تكون قراراتها نافذة ومحترمة من جميع الدول ، وقال إن الدول لا تستطيع إهمال قواعده واقتراح نظاما للقانون الدولى ، واقامة محكمة عدل دولية وقال إذا وجدت هذه المحكمة ومثلت فيها الدول تمثيلا جيدا وكانت قراراتها عادلة وبعيدة عن التحزب أمكن احترام أحكامها وتنفيذها ، وحث الدول على أن تضع فى مناهج مدارسها وجامعاتها دراسة المسائل الدولية وما نشأ عنها من المنازعات والخلافات التى تجر الى الحروب فى معظم الاوقات

٤ . جون استن (١٧٩٠ — ١٨٥٩)

جمع جون استن (John Austin) فى رسائله السياسية بين مبادئ النفعيين العامة وبين التشريع الايجابى ، إذ أراد أن يفسر القانون الانجليزى ويحدد معناه ويشرح قواعده واصوله ، وللوصول الى ذلك رأى ضرورة وضع نظرية معينة فى التشريع والسلطة العليا ، وكانت المبادىء النفعية قد وضعت أساسا خلقيا للتشريع ، وكانت الأحوال فى انجلترا صالحة لوضع أساس قانونى لنظرية السلطة العليا بسبب نفوذ البرلمان وسيادته واعتراف الملك والدستور بهذه السيادة

تلقى أوستن دراسته فى ألمانيا ، ولكنه كان يكره نظريات الكماليين الالمان وتأثر بآراء المشترعين فيها وخصوصا بآراء غستاف هوجو ، وعنه أخذ التعبير « فلسفة القانون الايجابى » وكانت طريقته فى الكتابة تماثل طريقة هويز مبنية على قواعد المنطق السليم ، واشتهرت بالتعاريف الواضحة والتعبيرات الدقيقة والحجج الاستقرائية ، وهو الذى فصل نظرية السلطة العليا عن أساسها الخلقى والتاريخى ، ووضع علم القانون الايجابى ، وقال إن السلطة العليا فى الدولة هى أساس القانون ومصدره ، وتناول القانون وحلله ورتبه غير ملتفت الى المؤثرات التى جعلت صاحب السلطان يشرعه أو يقره ، ورفض نظرية العقد الاجتماعى ، وقال إن الدولة نمو طبيعى بطىء ، إذا اجتمع الأفراد بعضهم مع بعض بعد أن تحققوا أن الخضوع للسلطة خير لهم من حالة الفوضى التى كانوا عليها ، وكونوا جماعة سياسية لا بواسطة تعاقد رسمى بل مدفوعون بعادة الطاعة الغريزية لفرد أو هيئة من الأفراد ، ويكون هذا الفرد أو تلك الهيئة التى تتلقى الطاعة من جمهور الشعب والتى لا تدين بالطاعة لأحد غيرها هى صاحبة السلطان الاعلى فى البلاد ، وكانت الدولة والسلطة العليا فى نظره شيئا واحدا ، ولم يكن الملك أو الشعب صاحب هذه السلطة بل الفئة التى تحكم البلاد فعلا ، وكانت سلطة صاحب السلطان مطلقة وقانونية ، إذ يجب أن تكون الهيئة المشرعة غير مقيدة بسلطه أعلى ، وكان صاحب السلطان مصدر جميع الحقوق القانونية ، والمانح للحرية المدنية والحافظ لها ، ولم يعترف بمبدأ الحقوق الطبيعية ، وقال إن القانون هو مصدر الحقوق جميعها ، واعتبر الخضوع له مساويا للحرية المدنية فى الاهمية ولقد كان محافظا فى آرائه على الرغم من مطالبته بالاصلاح الحر فى القانون ، فانه كره الديمقراطية المتطرفة ، وعارض الاصلاح البرلمانى فى سنة ١٨٥٩ ،

وأنكر المبدأ القائل بأن الحكومة تستند على رضا المحكومين وموافقتهم ، قائلا بأن معظم أفراد الشعب يؤيد الحكومة ويطيع القانون بقوة العادة والشعور ، وأن الذين يبحثون فى مسائل السلطان الاعلى ومصدره هم فئة قليلة ومستنيرة

عرف القانون بأنه أمر صادر من رئيس الى مرءوس ، وللرئيس السلطة فى توقيع العقوبة إذا خولف أمره ، وأن الأوامر التى يصدرها الرئيس السياسى وهو صاحب السلطان الأعلى هى القانون الايجابى ، أما ما عداها من الأوامر الانسانية التى تصدرها هيئات ليس لها السلطان الأعلى فانها تعتبر قواعد خلقية إيجابية ، ويدخل ضمنها قانون العادة والتقاليد ، ومجموعة القواعد الدولية التى تفاهمت الدول بمقتضاها على المسائل الخلافية بينها ، والمبادىء والسوابق الدستورية ، واعتبر القانون الدولى غير إيجابى إذ لا توجد قوة تنفذه وتستطيع توقيع العقوبة على من خالفه ، وكذلك القانون الأساسى أو الدستور لا يعتبر إيجابيا إذ لا توجد سلطة قانونية تستطيع وضع القواعد التى تتكون على حسبها السلطة العليا ، ثم تناول السلطة العليا فى الدولة وكتب فى هذه النظرية كتابة ممتعة تعتبر أنها أضافت مكاسب جديدة على تاريخ النظريات السياسية ، إذ عرف هذه السلطة بقولة « إذا وجد انسان معين له سلطة عليا لا يدين عادة بالطاعة لانسان يماثله ، بل تدين له أغلبية الشعب عادة بالطاعة ، فان هذا الشخص المعين يكون صاحب السلطان والسلطة العليا فى تلك الجماعة السياسية ، وتعتبر هذه الجماعة بما فيها صاحب السلطان مستقلة ووحدة سياسية » ويعتبر صاحب السلطان بأنه مصدر جميع القواعد والاصول القانونية التى يطيعها عادة عامة الشعب ، فاذا كانت صدرت هذه القواعد على شكل مرسومات تكون معبرة عن ارادة صاحب

السلطان ، واذا صدرت على شكل أحكام قضائية تكون معبرة عن ارادته بوساطة المحاكم كوكيلة عنه ، واذا كان منشؤها العادة تكون أيضا وفق إرادته لأنه هو الذى أقر العادة وعن أمره انتشرت فى البلاد وتقيد بها الشعب ، ويرى من ذلك ان صاحب السلطان الذى وصفه اوستن مستبد فوق القانون ، ولا يتقيد بحقوق قضائية أو واجبات فردية ، وقد تناول كثير من الكتاب هذا التعريف وانتقدوه انتقادا مرا وبرهنوا على أنه نظرى فيه مواطن ضعف كثيرة

ميز أوستن بين القانون والعادة ، وقرر أن العادة لا تعتبر قانونا إلا إذا أقرها صاحب السلطان ، وميز بين التشريع والاخلاق ، وقصر فن التشريع على القانون الايجابى ، واعترف بوجود عوامل أخرى غير هذا القانون تعمل فى الحياة الاجتماعية ، وتقيد الافراد فى سيرهم وأعمالهم ، ولكنه أصر على قوله بأن صاحب السلطان غير مقيد مخالفا بنتام الذى قال بأنه مقيد فى الولايات التعاهدية بمقتضى اتفاقات معترف بها ، أما هو فقد قرر أن الجماعات السياسية ترتبط مع بعضها بمقتضى اتفاقات حكومية ، تظل فيها كل جماعة صاحبة السلطان ، وهذه هى الجماعات التعاهدية ، اما اذا كانت الدولة وحدة سياسية اتحادية فان صاحب السلطان فيها يكون فردا أو هيئة معينة ، وخالف النظرية الامريكية عن السيادة الموزعة ، واعتبر الولايات المتحدة وحدة سياسية اتحادية ، يملك الناخبون الذين ينتخبون اعضاء الهيئة التشريعية السلطة العليا وهم أصحاب السلطان فى البلاد

عارض المشترعون الذين عاصروا أوستن هذه الآراء ، ولم تكن مبادئه ونظرياته مقبولة فى قارة أوربا على اطلاقها ، بل انتقده الكتاب كما قدمنا

٥ — جون استيوارت مل (١٨٠٦ — ١٨٧٣)

قبلت انجلترا مبادىء النفعيين الحرة فى منتصف القرن التاسع عشر ، ومنحت عددا عظيما من السكان الأمتيازات السياسية ، وعدلت طرائق انتخاباتها العامة ، واعادت توزيع الدوائر الانتخابية ، وازالت كثيرا من الفوارق الاجتماعية ، ونشرت الديمقراطية بين طبقات شعبها ، فظهرت بعض المساوىء من جراء تطبيق هذه الأصلاحات ، ومال السياسيون نحو الحكومة المركزية مرة ثانية ، واشتد ساعد حزب المحافظين ، ونشأت فى البلاد حالة جديدة جعلت علماء النظريات السياسية يعنون ببحث مدى التدخل الحكومى ، وما يجب أن تكون عليه الحرية الفردية ، وكان زعيم هؤلاء المفكرين هو جون استورت مل (John Stuart Mill) بن جيمس مل المتقدم ذكره ، فقد نشر كتبا قيمة فى هذه الفترة كان لها المقام الأول عند جمهور السياسيين والمتعلمين ، وان رسالته «فى الحكومة النيابية وفى الحرية» التى نشرها فى سنتى ١٨٥٩ و ١٨٦٠ لاتزال مرجعا سياسيا حتى يومنا الحالى ، ولقد ظلت اراؤه وافكاره عمدة الآراء فى النظريات السياسية حتى جاء سبنسر وداروين وحولا هذه النظريات الى مجرى آخر سنقرأ عنه بعد ذلك

كان مل فى فى بدء صباه من أشد أنصار بنتام ومبادئه ، ولكنه مالبث أن عدل نظرياته النفعية ، وكان المعروف عن بنتام وجيمس مل أنهما لم يفضلا أى نوع من السعادة على غيره من الأنواع ، ولكن استوارت مل ميز بين انواعها المختلفة معتبرا افضلية الأنواع العالية على غيرها ، ونظر الى السعادة العامة بأنها أفضل من السعادة الفردية ، وطلب من الافراد أن يعملوا

على تحقيق النوع الأول وقرر أن منفعة الجميع وسعادتهم هى غاية الحكومة وأن علامة نجاحها هى نشر الفضيلة والعرفان بين أعضاء الدولة ، وكان من المعتقدين بان دراسة التاريخ اذا ارتبطت بمعرفة الطبيعة الأنسانية واستعانت بتحليل المظاهر السياسية تكون معوانا كبيرا للمشترعين والسياسيين ، وقرر أن التقدم الأنسانى يستفيد فى سيره ونموه بالمجهودات الانسانية المستنيرة ، واوصى بالاستعانة بعلم الاحصاء متأثرا بمباحث وآراء هـ . ت . بكل التى كانت قد ظهرت حديثا فى كتابه عن تاريخ الحضارة والمدنية فى انجلترا بين سنتى ١٨٥٩ و ١٨٦١ ، ولقد كان بكل (H. T. Buckle) يرجو أن يضع علم الأجتماع الأنسانى على أصول معينة وقواعد محدودة مماثلة لقواعد العلوم الطبيعية ، كما انه كان يعتقد بأن الحكومة عدو للتقدم ، وهذا شجع مل فى نظريته الفردية . هذا وقد نظر الى المسائل السياسية بنظرة عملية اذ كان مهتما بالأصلاح الأجتماعى كما كان مهتما بالبحث السياسى . وتناول مسألة النساء وناصرهن فقد كن محرومات فى أوائل حكم الملكة فكتوريا من التعليم العالى ، وممنوعات من الاشتغال بالوظائف الرئيسية واشغال المناصب ذات القيمة فى الدولة . وطلب تحرير المرأة ودافع عن حقوقها فى البرلمان قائلا باعطائها فرصة مساوية للرجل حتى تسعد وان السعادة لاتأتى الا عن طريق الحرية ، واذا سعدت المرأة اضافت بمجهودها وقوة ذكائها خيرا للدولة والجماعة البشرية ، وبفضل مساعدته ومتانة دفاعه انفسح المجال أمام النساء فى التعليم العالى وفى الحياة العامة والاشتراك فى الشئون السياسية

تناول مل بعد ذلك طائفة العمال وطلب نشر التعليم بينها ، وحض على اعطائها قسطا أوسع من الاستقلال ، واقر مبدأ اتحاد العمال والتعاون الاختيارى بين رأس المال والعمل ، وكان من المشجعين للملكية الفردية ، ولكنه أراد تخفيف الويلات الناشئة عن ملكية الاراضى الواسعة ، وعارض

التدخل الحكومى فى المسائل الاقتصادية وكان من رأيه أن يكون هذا التدخل فى الاحوال التى تضر بالدولة دون غيرها من الاحوال ، ومال فى شيخوخته الى المبادىء الاشتراكية ، اذ تمنى فى مذكراته التى نشرها سنة ١٨٧٣ أن تكون المادة الاولى فى جميع العالم ملكا للجميع ، ويشترك الجميع فى انتاجها وصنعها ، ويتمتعون بالفوائد التى تنشأ عنها ، وشجع بكل قواه مبدأ « اتركه يعمل » ولكنه خالف آدم سميث وقيد هذا المبدأ بعض التقييد حتى تتحقق المصلحة العامة الاجتماعية كاملة

قرر مل أفضلية الحكومة الديمقراطية على غيرها من أنواع الحكومات ، واتفق مع اوستن فى وجوب وجود سلطة عليا واحدة وكانت هذه السلطة السياسية العليا فى انجلترا مستقرة فى البرلمان الأنجليزى بمجلسيه ، وطلب أن يكون عمل هذه الهيئة الاشراف على السياسة العامة للدولة ونقدها وتصحيحها ، وليس التشريع العملى والتدخل فى الادارة ، ولكنه خشى تقدم الديمقراطية واتساع نفوذها فى مسائل التشريع حتى تضعف الفردية ، وحفظا لهذه الفردية قال إن التقدم الاجتماعى لا يتم إلا اذا أعطى الفرد أعظم قسط من الحرية ، حتى ينمى مواهبه العلمية والخلقية ، وأيد بناء على ذلك حرية الفكر والقول والعمل ، وطلب من الحكومة الا تتدخل فى حرية الآراء والمباحثات دينية كانت أو سياسية ، واعتقد ان الحقيقة تعيش وتظهر بالجدل والمناقشة وتضارب الآراء . واستعان بنظريات ملتون وسدنى وهمبولد فى التدليل على صحة اقواله ، وقال يجب ان تترك الحكومة الافراد والجماعات احرارا فيما يقولون ويفعلون مالم تكن اعمالهم مضرة بمصلحة الغير وحقوقه ، واكد قيمة هذه الحرية من وجهة الابتكار والأختراع ، وما تستفيده الدولة والجماعات الأنسانية من جراء ذلك ، وعارض تدخل الحكومة فى مسألة التعليم مقررا بأن هذا التدخل معناه صقل عقول الافراد وجعلها تفكر تفكيرا

واحدا . وهذا يعرقل تقدم الأنسانية و يعطل سير الحضارة والمدنية

خشى مل طغيان الاكثرية واستبدادها بالاقلية ، وكان يعتقد أن الاقليات غير ممثلة تمثيلا جيدا فى البرلمان الأنجليزى ، وطلب لذلك اتباع طريقة التمثيل النسبي التى اقترحها توماس هير فى سنة ١٨٥٩ حتى تكون المقاعد البرلمانية موزعة على حسب الأصوات التى نالتها الاحزاب فى الانتخابات العامة ، وأيد فكرة وجود زعماء سياسيين مدربين ، ومنح حق الانتخاب لكل من دفع ضريبة من الرجال الراشدين ، ولكنه نادى بفكرة تعدد الأصوات لمن امتاز بالعقل الراجح والخلق السامى ، ورتب السكان طبقات ، واقترح عقد امتحان مسابقة يدخله كل الافراد حتى يبرهنوا على ذكائهم وعقلهم الراجح ، وعارض مبدأ دفع مرتبات لأعضا البرلمان حتى تظهر الآلة الحكومية ، وعارض الاقتراع السرى لانه يشجع الأنانية ويخفف المسؤلية التى يجب ان يشعر بها الناخب ، وعمل على ازدياد نفوذ مجلس العموم حتى يصبح صاحب السلطان فى البلاد ، واقترح أن يكون مجلس اللوردات وهو الذى يحتوى على الكفايات القضائية هو المقترح لجميع مشروعات القوانين التى تقدم لمجلس العموم

كانت النظرية النفعية على الرغم من النقائص التى اتصفت بها والانتقادات التى وجهت لمبادئها مفيدة فى ميدان السياسة العملية والنظريات الفلسفية السياسية ، والى اثرها يرجع الفضل فى كثير من الأصلاحات التى تمت فى أثناء القرن التاسع عشر ، وكانت مبادئها ونظرياتها عملية اختلفت اختلافا بينا عن مبادئ فلسفة الكماليين النظرية . إذ اكدت الفردية والحرية حتى تعارض تقدم المبادئ الاشتراكية . وتضعف فكرة تمجيد الدولة ووضعها فوق الفضيلة والقانون . والخلاصة أن النفعيين وجهوا نظرياتهم السياسية الى الحكومة وتحليل ماهيتها ولم يعنوا إلا قليلا بنظرية الدولة

الباب العشرون

النظريات السياسية للحكومة الدستورية

١ — الديمقراطية والحاجة الى الدساتير المسطورة :

بقى الكثير من مبادىء الثورة الفرنسية حيا فى أوربا بالرغم من الروح الرجعية والجهود التى بذلها السياسيون لنشرها فيها بوساطة قرارات مؤتمر فينا وتشريعاته ، اذ ظل المفكرون وأصحاب الرأى السليم يثقون فى الدساتير المسطورة والأنظمة النيابية ، واثارت حروب نابليون الشعور نحو التوحيد القومى والاستقلال الشعبى ، وقد سقط نابليون بفضل يقظة الشعوب وشعورها بقوة قوميتها ، ولجأ الملوك والامراء الى الشعوب فى محاربتهم لنابليون ، يستفزون غضبها عليه ويحرضونها للقيام فى وجه واعديها الحرية الدستورية والحكومة النيابية متى تم سقوطه وتحررت البلاد من نير استبداده ، ولما انعقد مؤتمر فينا وقرر ما قرر من المبادىء الرجعية غضب الأحرار فى أوربا ، وتظاهروا ضد الملوك والامراء الذين لم يفوا بوعودهم ، وسرعان ما تكونت الجمعيات السرية ضدهم ، وقامت الثورات وتبعتها الحروب فى ممالك اوربا فى أثناء القرن التاسع عشر لتنفذ حق تقرير المصير بحد السيف وتعمل على التوحيد السياسى القومى ، وتنشر الحكومة الدستورية وتقرر المبدأ النيابى حتى تشترك الشعوب فى إدارة الشئون السياسية والاقتصادية اشتراكا فعليا ، وفى سنة ١٨٢٠ استطاعت ايطاليا واسبانيا والبرتغال أن تقرر ابتدائيا مبدأ الحكومة الدستورية ، وهبت

اليونان تطالب باستقلالها وانفصالها عن تركيا ، ونجحت بعد حروب دموية فى تقرير مصيرها ، وفى سنة ١٨٢٠ ثار الفرنسيون فى وجه مليكهم شارل العاشر وطردوه من البلاد لأنه وقف فى سبيل دستورهم ، وثار البولنديون ضد الروسيا طالبين الانفصال ولكنهم لم ينجحوا ، وثار البلجيكيون فى وجه هولندا ونجحوا فى الانفصال عنها والاستقلال وقرروا مصيرهم ، وفى سنة ١٨٤٨ اشتعلت نار الثورة فى انحاء اوربا ، وانقلبت حكومة فرنسا من ملكية مقيدة الى جمهورية ثم الى امبراطورية ، وثار الألمان طالبين التوحيد والدستور ولكنهم لم ينجحوا وثاروا بعد ذلك حتى تم لهم ما أرادوا فى الثلث الاخير من القرن التاسع عشر ، وكان الايطاليون قد نجحوا قبلهم فى تحقيق الاستقلال والتوحيد ، وثار البلقانيون ضد تركيا بين سنتى ١٨٥٦ و١٨٧٨ وبمقتضى مؤتمر برلين استقلت امارات البلقان ودوله ، وبالجملة كانت المطالبة بالديمقراطية الدستورية والاستقلال القومى سببا فى الثورات والحروب التى قامت فى القرن التاسع عشر

رغب الحزب الحر فى كل دولة وثيقة مكتوبة تحدد سلطة الحكومة ، وتضمن الحقوق الفردية وتطلب مجلسا نيابيا يمثل جمهور الشعب ليشترك مع الحكومة فى ادارة الشئون ، وانتشرت نظرية الفصل بين السلطات فى دول اوربا وحكوماتها ، ومنعت فوضى الحكومة الجمهورية فى فرنسا المطالبة بهذا النوع من الحكم ، وارادت الشعوب تحديد السلطة بين الملكية المقيدة بالدستور والمجالس التى تمثل الشعوب ، وفى كثير من الحالات منح الملوك بعد سقوط نابليون شعوبهم الدستور خوفا من الثورات وتجنبا لخطر الانقلابات الاجتماعية ، وفى بعض الأحوال منحت الدساتير على شكل اتفاقية معقودة بين الملك والجمعيات الوطنية التى مثلت الشعب ، ووقفت النمسا والروسيا وبروسيا فى سبيل الاحزاب الحرة وكثيراً ما تغلبت عليها

بقوة الجيش ، ولكنها ما لبثت ان منحت الدساتير وماجاء عام ١٨٨٠ حتى كانت كل دول أوربا ماعدا الروسيا وتركيا دولا دستورية تتمتع شعوبها بنعمة الدستور والحكومة النيابية

اختلفت هذه الدساتير فى مبناها ومعناها ، ولكنها ارتكزت جميعها على فكرة تحديد مركز الملك بالنسبة للمجالس النيابية واشتراكه فى أمور التشريع ، وعلى حقه فى تغيير الدستور ، وقال المحافظون والمحامون الذين دافعوا عن سلطان الملوك وان الملوك لهم الحق فى وقف أو تعديل الدساتير التى منحوها ، وعارضهم فى نظريتهم هذه الكتاب الاحرار ، ووقعت الثورات فى البلاد ، واخيرا تقرر المبدأ القائل بأن تعديل الدستور وتحويره من حق الملك والمجالس النيابية مجتمعين ، وطلب الملوك حق سن القوانين قائلين إن الجمعيات الشعبية لها أن تناقش محتوياتها وليس لها أى حق آخر ، كما أنهم طالبوا بحق اصدار المرسومات التى يكون لها قوة القانون ، وبعد جدال بين انصار الطرفين تقرر المبدأ القائل بأن هذه المرسومات تكون نافذة إذ لم تتعارض مع تنفيذ القوانين التى اقرتها المجالس النيابية . هذا وقد نجح الملوك فى معظم أوربا فى أثناء القرن التاسع عشر ان يظلوا اصحاب السلطان الحقيقى فى دولهم وساد فى المانيا واماراتها الاعتقاد بأن الملكية نمت طبيعا مع نمو الامة ، وأن الشعب والملك يكونان الدولة ، وكان الاحرار يطلبون الفصل بين السلطات حتى يقللوا من شأن نفوذ الملك ، وعارضهم المحافظون وانتقدوا نظرية الفصل ، وحاولوا أن يبرهنوا على عدم صحتها من الوجهة التاريخية ، وأنها غير عملية ومعطلة لوظيفة الحكومة ، واشتغل الكتاب الدستوريون فى الولايات المتحدة وألمانيا ببحث طبيعة الدولة التعاهدية وموضع السلطة العليا فيها ، وتوزيع السلطات بين الحكومة الرئيسية واعضائها ، واتفق هؤلاء الكتاب جميعا

على معارضة نظرية السلطة العليا التى قال بها اوستن ووضعها فى شخص او هيئة معينة

٢ — نظرية الحكومة الدستورية فى أوربا :

ظهر فريق من الكتاب الفرنسيين اطلق عليهم « اصحاب المبادئ النظرية المنطقية » « Doctrinaires » فى الفترة بين سنتى ١٨١٥ و ١٨٣٠، عمل هذا الفريق على التوفيق بين الملكية ومبادئها ، وبين مبادئ النظم الدستورية ، وكان المفكرون فى فرنسا منذ بودان يضعون السلطة العليا فى شخص أو هيئة معينة، فوضعها انصار البربون فى ارادة الملك المفوض تفويضا مقدسا ، ووضعها الثوريون فى الارادة العامة للشعب ، ووضعها الكتاب بعد سنة ١٨١٤ فى العقل والعدالة النظرية ، وقالوا إنها فوق متناول الأنسان ومستمدة من الذكاء وليست من الارادة ، وتجنبوا البحث فى نظرية السلطة العليا المطلقة ، واعترفوا بحقوق الملك والشعب فى السلطة العليا المستمدة من العقل ، ولكنهم انكروا انفراد ايهما بها ، وكان زعيم هذا الفريق كاتب يسمى ريور كولارد (Royer Collard) (١٧٦٣ — ١٨٤٧) فأنه اكد ضرورة التوفيق بين المصالح المختلفة فى الدولة ، وعارض نظرية السلطة العليا المطلقة ، واراد تقييد السلطة السياسية ، واكد الحرية الفردية ، واعترف بالأساس الخلقى للدولة ، ويرى من ذلك أن هؤلاء الكتاب تأثروا بعض التأثير بآراء الكماليين الألمان

دافع فكتور كوزان (Victor Cousin) (١٧٩٢ — ١٨٦٧) عن نظرية السلطة العليا المستمدة من العقل دفاعا مجيدا ، وقرر ان هذه السلطة معناها الحق المطلق ، ولايمكن أن يستند هذا الحق على القوة أو على الارادة

العامة بل على العقل المطلق ، ولأن الناس عرضة للخطا فأن الوصول الى العقل المطلق غير مستطاع ، وعلى ذلك لايمكن أن يطالب الملك ولا الشعب بالسلطة العليا المطلقة ، ومن حيث انه يمكن الوصول الى بعض مبادئ العقل فان الحكومة النيابية هى أفضل أنواع الحكومات التى تستطيع أن تصل اليها

قرر فرنسوا جيزو (Franois P. Guizot) (١٧٨٧—١٨٧٤) نظريات ومبادىء تماثل ما قرره كوزان ، وعارض نظرية السلطة العليا للملكية المقدسه وللارادة العامة ، وقال إن العقل والعدل هما أحد هما أساس السلطة المطلقة ، وأنكر وجود هذه السلطة فى شخص واحد أو فى جملة أشخاص ، وقال إن السلطة العليا كما قررها هوبز وروسو وأستن تؤدى الى الاستبداد ، وقال إنها مستمدة من الحقيقة المجردة وليس من قوة الارادة ، وأن الحكومات التى وضعت هذه السلطة فى أيدى البشر مستبدة جميعها ، أما التى فصلت بين السلطات ووزعت السلطة بينها فهى التى اقتربت من العدل وبعدت عن الاستبداد ، وأن الحكومة النيابية هى أفضل الحكومات لحفظ الحرية الحقيقية ، واذا وضعت السلطة فى أيدى الملك منفردا أو فى أيدى الشعب منفردا تكون خطرة ، وحاول جيزو أن يخلق احتراما فى نفوس الفرنسيين لدستورهم يماثل احترام الانجليز لدستورهم غير المسطور ، ولكنه اعترف بأفضلية الدستور الانجليزى الذى هو نتيجة لنمو وتطور طبيعى على دستور فرنسا الصناعى

كان هؤلاء الكتاب يرجون التوفيق الدستورى بين الملك والشعب ، ويعملون على دوامه إذ رأوا فيه خير وسيلة حكومية لحالة الانتقال من الملكية الى الجمهورية

قضت الثورة التى قامت فى فرنسا سنة ١٨٣٠ على مبدأ التوفيق ، وأعلن مجلس النواب أن الشعب الفرنسى هو الذى قرر دعوة لويس فيلب الى العرش فهو صاحب السلطة العليا ، ولكن عليه أن يعمل فى حدود الدستور، إذ سلطته العليا مستمدة من العقل وليس من الارادة العامة

نشطت الآراء الديمقراطية فى أوربا بفضل ما كتبه الكسس دى توكفيل (Alxis de Tocqueville) (١٨٠٥ — ١٨٥٩) إذ نشر كتابا عنوانه الديمقراطية فى أمريكا سنة ١٨٣٥ ، أثبت فيه ملاحظاته الدقيقة عن الاحوال فى أمريكا ، وصحح الاعتقاد السائد فى أوربا بأن الحكومة الشعبية تسبب الفوضى أو الدكتاتورية العسكرية ، ومدح أساليب الحكم فى أمريكا وكيفية توزيع السلطة بين الحكومة الرئيسية والولايات التى تعاهدت معها وبين فضل الادارة اللامركزية ونظام الاستقلال المحلى الذى تتمتع به المقاطعات والمدن فيها ، وايد السلطة الممنوحة للهيئة القضائية فيما يختص بتفسير الدستور ودستورية القرارات التى تصدرها الهيئات التشريعية ، واتفق مع منتسكيو فى الرأى القائل بأن البيئة والاحوال الاجتماعية لها أثرها فى تحديد النظم السياسية وتعيينها ، وقرر أن الديمقراطية لابد أن تسود العالم المتمدين نتيجة لنموه وتقدمه الطبيعى

تقرر مبدأ السلطة الشعبية فى فرنسا بعد ثورتها فى سنة ١٨٤٨ ، واعلن الدستور الجديد بأن السلطة العليا يملكها جمهور الوطنيين ، ولما ظهرت المبادىء الاشتراكية أيدت مبدأ استقرار السلطة فى الامة مجتمعة ، ومالت النظريات السياسية فيها فى القرن التاسع عشر الى كبح جماح السلطة المطلقة ، وحاولت مبادىء سلطة العقل العليا ونظرية الحقوق الفردية التى لا تستطيع هذه السلطة الاعتداء عليها ونظرية السلطة المقيدة أن تمنع عودة

الملكية المطلقة وطغيان السلطة الشعبية وتطرفها. هذا وان افضل ما كتب عن النظرية السياسية الحديثة فى فرنسا هو ما كتبه ج. ب اسمن (J. B. Esmien) (١٨٤٨—١٩١٣) اذ عرف الدولة بأنها الشخصية القضائية للأمة، واكد سلطانها الداخلى والخارجى، وفى الوقت نفسه اكد حقوق الفرد وطلب من الدولة احترامها، ولم يعط للفرد حق المقاومة أو الثورة، وقال إن السلطة العليا هى ارادة الأمة منظمة تنظيما سياسيا، وهى عليا قانونا ولكنها مقيدة معنويا بان تحافظ على الحرية الفردية وتعمل على حمايتها

٣ — تقدم الافكار الديمقراطية فى أمريكا :

امتازت الايام الاولى من القرن التاسع عشر بتقدم الاراء الديمقراطية فى امريكا، وتأسست الجمهوريات اللاتينية فى امريكا الجنوبية وسنت لها دساتير تماثل دستور الولايات المتحدة، وتقدمت الاراء الحرة فى هذه الدولة تقدما سريعا

سيطر فريق المحافظين على ادارة الشئون الحكومية فى الولايات المتحدة عقب استقلالها، وكان هؤلاء المحافظون يريدون اخضاع الشعب واعطاء السلطة السياسية الى ذوى الحيثية والصفة فى الدولة، والعمل على منح الرئيس صفات الملكية وصبغ الحكومة بصبغة ارستقراطية، وكانوا لا يعطفون على مبادىء الثورة الفرنسية، وسنوا قوانين الاغراب والمحرضين، وفوضوا للرئيس بمقتضاها الأمر ليعاقب من انتقد الحكومة، وينفى من البلاد الاجانب غير المرغوب فيهم من غير محاكمة أو تحقيق، وكانوا من أنصار الحكومة القومية المركزية، وأصحاب الكلمة النافذة فى المحاكم العليا، فاستطاعوا أن يحددوا القواعد الأساسية للدستور، ويكيفوا تقدمه ونموه

لمدة جيل من الزمن ، وبفضل مجهودات زعيمهم جون مرشال قرروا المبدأ القائل بحق المحاكم فى تقرير دستورية القوانين التى تصدرها الولايات أو الدولة أو عدم دستوريتها ، ولكن انتخب جفرسون لرياسة الولايات المتحدة فى سنة ١٨٠٠ فابتدأ برياسته عهد جديد للديمقراطية ، ورحب به أنصاره واعتبروا انتخابه رجوعا الى المبادىء التى قامت من أجلها حرب الاستقلال، أما المحافظون فاعتبروا انتصاره رجوعا الى الفوضى وحكم الغوغاء ، ومن حظ الديمقراطية أن وقعت حوادث سببت سقوط حزب المحافظين إذ شعر الناس بعد اعلان الدستور واستتبابه بالميل الى تقرير حقوق الفرد والدولة وشجعت مبادىء الثورة الفرنسية الأولى روح الديمقراطية فى أمريكا ، وكره الأمريكان حكومة المحافظين فى بلادهم لأنها رفضت مساعدة فرنسا الجمهورية ضد انجلترا الملكية ، وساعد اختراع آلات حلج القطن على ازدياد خطر شأن الزراع ، ونقل الحركة الاقتصادية من أيدى التجار والصيرفيين فى انجلترا الجديدة الى ايدى الارستقراطية الزراعية فى الجنوب، وازداد عدد السكان فى غرب الولايات فازداد بهم العطف على مبادىء الفردية التى أيدها وناصرها الرئيس جفرسون ، وانتقلت السلطة السياسية من أيدى الارستقراطية التجارية التى كانت تسير فى الحكم على حسب الاساليب الانجليزية الى أيدى الارستقراطية الزراعية التى كانت أمريكية فى مشاربها وروحها وطريقة حكمها ، وقد اختلفت الفلسفة السياسية لهذه الارستقراطية الجديدة عن الفلسفة القديمة ، اذ أهملت المبادىء التى سار عليها المحافظون الذين كانوا يحتقرون عامة الشعب ، واعتبرت نفسها بأنها الحامية للجماهير ، وانها تحكم باسمهم ولمصلحتهم ، وكانت تخشى الحكومة المركزية القوية وتعارض وجود جيش نظامى قوى وتأسيس مصرف قومى ، وأيد فريق من الكتاب هذه المبادىء الحرة اشتهر منهم جورج تكر وجون تيلور وتوماس جفرسون

لم يضف جفرسون شيئا جديدا على النظريات السياسية ، إذ أخذ معظم آرائه من سدنى ولوك ، وتأثر فى مبادئه الحرة بنظريات بين واقواله ، وكل الذى فعله أن عدل هذه النظريات وتلك الآراء حتى توافق الأحوال فى أمريكا وتنطبق عليها ، وكان من المعتقدين فى المساواة بين الأفراد وفى الحقوق الطبيعية ، وفى نظرية قيام الحكومة على مقتضى تعاقد اجتماعى للدفاع عن الحرية الفردية ، ومن المؤيدين لمبدأ قيام الثورة فى وجه الحكومة اذا حادت عن الطريق المستقيم ، وكان يكره النشاط الحكومى معتقدا انه يؤدى الى الاستبداد والظلم ، ونادى بوجوب جعل رضا المحكومين أساسا لاستمرار الحكومة فى مراكزها ، وقال إن الثورة من آونة إلى أخرى علاج طبى لصحة الدولة . واقترح مراجعة القانون الاساسى فى الدولة بطريقة نظامية بعد انقضاء تسعة عشر عاما على كل مراجعة . وكان من المعارضين لمبدأ الملكية ولكنه كان يميل الى وجود طبقة ارستقراطية مبنية على الكفاية والذكاء . وقال إن التعليم والحكم الذاتى هما الركنان اللذان تتوقف عليهما النظم الجمهورية .

وقال إن الجماهير الذكية هى التى تختار من يصلح للحكم وادارة الشئون ، وقرر أن الديمقراطية لا تصلح للجماهير الجاهلة ، وعارض وجود جيش كبير تحت السلاح ، وقال إنه علامة من علامات الحكومة المستبدة ، وطلب خضوع السلطة العسكرية للسلطة المدنية ، وايد الزراعة ضد التجارة والصناعة مقررا أن تقدم المدن أدى الى الفساد ووقف فى سبيل تقدم الديمقراطية

تغيرت الاحوال بعد ذلك فى الولايات المتحدة من الوجهتين الاجتماعية والاقتصادية ، اذ زاد عدد السكان فى غرب الدولة وانضمت اليها ولايات أخرى عند حدودها الغربية ، وتقدمت الصناعة وزاد عدد المشتغلين فيها فى

المدن الشرقية ، ونتج عن ذلك أن قام الاهالى فى هـذه الأصقاع وطالبوا الحكومة بتطبيق المبادىء الديمقراطية العملية لان ظروف الاحوال فيها كانت تشجع الاستقلال والفردية والحرية والمساواة ، واستهزءوا بالامتيازات الممنوحة لبعض الطبقات دون غيرها ، وسخروا من فكرة الارستقراطية الطبيعية ، وطالبوا بتعميم حق التصويت للجميع ، والغاء شرط الملكية اللازمة للناخب ، واشراف الشعب على الاعمال الحكومية داخليا ومحليا ، وعارض انصار الحزب الجديد سياسة التجارة المحمية التى شجعت مصالح الصناع من أهل الشمال ، وفكرة انشاء مصرف أهلى لانه سلاح فى أيدى الماليين يستعملونه اداة استبداد فى الافراد ، وطلب هذا الحزب الغاء الفوارق الدينية وفصل الكنيسة عن الدولة ، ولما انتخب جاكسون فى سنة ١٨٢٨ رئيسا للولايات المتحدة انتعشت آمال الحزب وتحقق انصاره من النجاح ، اذ انتقلت السلطة من أيدى الزراع الملاك الى أيدى الشعب ، وقال الزعماء المحافظون ان النظم الجمهورية مهددة بالفوضى ، ولكن الرئيس الجديد اعتبر نفسه ممثلا للشعب ونائبا عنه وخطا خطوة جريئة نحو تقوية السلطة التنفيذية ووصل الى ما أراد بالرغم من المعارضة الشديدة التى قامت فى وجهه من جانب زعماء المؤتمر الذين كانوا يرون تقوية السلطة التشريعية وتقييد التنفيذية ، وقد قلدته الحكومات المحلية الاخرى ووسعت حدود نفوذها وقوت سلطتها ، وطلب الديمقراطيون تعميم مبدأ الانتخاب الشعبى وتطبيقه على الموظفين وخصوصا القضاة . فينتخب القاضى لمدة قصيرة ويتناوب مع غيره شئون الوظيفة ، وسادت الفكرة بأن كل فرد متوسط الذكاء يستطيع اشغال وظيفة سامية ويقوم بها على وجه مرضى ، اذ بقاء الموظف فى وظيفته مدة طويلة يؤدى الى فقد الصلة والعطف بينه وبين طبقات الشعب

اضافت ديمقراطية جاكسون الى النظريات السياسية قليلا ، لأنها شغلت نفسها بتنفيذ النظريات والآراء التى قيلت قبل ذلك ، وفقدت نظرية القانون الطبيعى ، والعقد الأجتماعى أهميتها الاولى بسبب ظهور فريق من الكتاب يعارضون نظرية الحقوق الطبيعية والمساواة بين الافراد مقررين ان الحكومة نمو طبيعى من الغرائز الانسانية دعت اليها الضرورة ، وان عدم المساواة بين الافراد ضرورى لتقدم المدنية والحضارة ، وقد اشتهر مهاجر المانى يسمى فرنسيس ليبر (Francis Lieber) (١٨٠٠ — ١٨٧٢) بنشر هذه الآراء والعمل على تأييدها ، وهو أول من كتب رسالة فلسفية سياسية نظامية ظهرت فى الولايات المتحدة ، وقرر بأن واجب الدولة يحتم عليها أن تتبع الخطوات والسياسة التى تراها فى مصلحة المجموع ، وأنكر وجود حالة طبيعية قبل تكوين الدولة ، وانتقد فكرة العقد الاجتماعى قائلا إنها صناعية غير مؤدية الى الغرض المطلوب ، وقرر أن الناس اجتماعيون بغرائزهم ، فاجتمعوا اجتماعا طبيعيا لا صناعيا وكونوا الجماعة السياسية التى تقدمت ونمت بالتدرج والتطور ، ووازن بين الافكار الفرنسية والانجليزية فيما يتعلق بالحرية ، وقال إن الانجليز اكدوا الحرية المدنية وهى الحرية التى تحمى الفرد من التدخل الحكومى ، أما الفرنسيون فقد اكدوا الحرية السياسية ، وقد تأثر الأمريكان بآراء هذا الكاتب أيضا فيما يتعلق بالقانون الدولى ، إذ طلب الرئيس لنكلن منه أن يقدم له قانونا عن الحرب البرية وما يجب أن يتبع فيها حتى تهتدى به جيوش الولايات وهى تقوم بمهمتها فى ميدان القتال ، وقد أيد آراء هذا الكاتب فريق من الكتاب الأمريكان تعلموا فى ألمانيا وتأثروا بنظريتها القائلة بتعظيم الدولة القومية وتمجيدها ، ونشروا هذه المبادىء بين بنى أوطانهم

انتشرت فلسفة اوستن فى الولايات المتحدة بوساطة فريق آخر من الكتاب اشتهر منهم و . ولبى (W. Willougby) إذ نشر كتابا فى طبيعة الدولة سنة ١٨٩١ انتقد فيه نظرية العقد الاجتماعى ، وقرر أن الحقوق لا توجد إلا فى كنف قانون البلاد وفى رعايته وأيد نظرية السلطة العليا المطلقة و وضعها فى جميع الهيئات التى تعبر عن ارادة الدولة

٤ — النظريات المضادة للديمقراطية فى القرن التاسع عشر :

انتقد الكتاب أمثال برك وهملتون وجون ادمز المبادىء الديمقراطية ، ووصفوها بأنها تؤدى إلى العنف واستعمال القوة المادية والفوضى ، وأنها قصيرة الامد ، ودللوا على أقوالهم بالحوادث التى وقعت فى الثورة الفرنسية والتى حدثت فى أمريكا من جراء الرقابة الشعبية ، وقد ميز مؤسسو الدستور الأمريكانى بين الديمقراطية والجمهورية ، إذ قالوا إن الشعب يتولى شئون الحكومة بنفسه فى الدولة الديمقراطية ، أما فى الجمهورية فيتولى هذه الادارة نواب عن الشعب ووكلاء من قبله ، واعتبر الكتاب حكومة الولايات المتحدة مثالا حيا للحكومة الديمقواطية ، وفى القرن التاسع عشر اتجهت الانظار الى توسيع حدود الديمقواطية فى دول أوربا وغيرها من دول العالم المتمدين وتحقق هذا التوسع بالغاء الرق ونظام العبودية ، وبرفع القيود الانتخابية ، وباتباع نظام الدساتير المسطورة وتقرير الحكومة النيابية ، والغاء الملكيات الوراثية ، وبمنح النساء حق الانتخاب ، وباحياء التشريع الشعبى المباشر بوساطة الاستفتاء العام ، وظهرت بعض النقائص الديمقراطية من جراء ذلك فهب فريق من الكتاب ينتقد الديمقراطية ويقرر عدم كفاية الحكومات الديمقراطية وينتقد تبذيرها ، ويأخذ عليها ضعفها وترددها

واعتمادها على شعب أصبح آلة صماء فى يدها تحركه كيفما شاءت يعوزه التفوق والكفاية، وخشى انتشار الديماجوجية والرشوة والفساد فى دوائر الحكومة بسبب إيثار المصلحة الذاتية على غيرها من المصالح، وظهر ضعف الآلة الحكومية الشعبية فى كثير من المدن الكبيرة بصفة خاصة، مما أدى إلى قيام فريق من الكتاب ينادون بأن الديمقراطية لا تضمن الحرية، وأنها تبعد الزعماء القادرين عن تولى مناصب الدولة، وأنها عدوة التقدم فى العلوم والفنون، وانتقدوا تطرفها فى التشريع، وتدخل الأحزاب السياسية فى الادارة الحكومية والاساليب التى تستعملها لاستمالة الجماهير اليها. وانتقدوا أيضا الاسس النيابية، وطلبوا تعديل توزيع المقاعد البرلمانية حتى تتناسب بين الاحزاب التى تمثل مصالح الدولة المختلفة، وقامت حركة فى البلاد العريقة فى الدستور تطلب منع انتشار الرشوة فى الانتخابات وبين النواب، وتطالب بقيام فريق الاكفاء باعباء المناصب الهامة فى الدولة، وأيد زعماء هذه الحركة مبدأ التعيين فى الوظائف والتثبيت فيها قائلين ان الموظف المثبت الدائم خير للدولة من زميله المنتخب لمدة قصيرة، وطلبوا القاء المسئولية على كاهل الموظفين حتى يشعروا بها وشجعوا البعثات العلمية حتى يتكون فريق من الخبراء والفنيين يقوم بمركز الدولة ويسير بها فى سبيل التقدم السياسى والاقتصادى، وانتقدوا نظرية الفصل بين السلطات المتبعة فى الولايات المتحدة انتقادا مرا.

تأثرت النظريات السياسية الديمقراطية بالتقدم الاقتصادى الذى ظهر فى العالم فى أثناء النصف الثانى من القرن التاسع عشر، واستطاع أصحاب رءوس الأموال أن يجمعوا الثروة، وانتشرت الصناعات الكبيرة، وازدادت حركة النقل، واتسعت الدائرة التجارية اتساعاً لا مثيل له،

ونشأت هذه الحركة عن اتباع سياسة « اتركه يعمل » وعن قلة التدخل الحكومى فى شئون الافراد ، وكان من جراء هذا ان اتسعت الهوة بين العمل ورأس المال ، وكون كل من العمال وأصحاب الأموال النقابات والاتحادات حتى تدافع عن المصالح الخاصة بهما ، وكل حاول أن يؤثر فى الحكومة ويحولها إلى رعاية مصلحته دون مصلحة الآخر ، وظهرت الأحزاب من الطرفين ، وأصبح النظام الحزبى العامل الأكبر فى قيام الحكومات وسقوطها فى الديمقراطيات الحديثة ، وانقسمت الناس الى محافظين واحرار فى علاقاتهم مع الحكومة وعلى حسب الخطة التى اختطوها لأنفسهم فيما يختص بالعمل ورأس المال ، وأيد المحافظون المبدأ القائل بمساعدة الحكومة الى العمل ، ولكنهم عارضوا المجهودات التى قامت من جانب منافسيهم طالبين التدخل الحكومى فى دائرة العمل ، وأيد الاحرار مذهب التدخل الحكومى وطالبوا بالملكية العامة فى بعض الحالات ، ويرى من هذا أن المحافظين يناصرون الفردية فى الوقت الحاضر ، خصوصا فى المسائل الاقتصادية ، ويعارضون التدخل الحكومى فى المصالح الذاتية والملكية الخصوصية ، ويتمسكون بالنظريات المضادة للديمقراطية حتى يمنعوا تطرف الرقابة الشعبية وتحولها من الميدان السياسى الى الاقتصادى ، وقد شجعت نتائج الحرب العظمى الأخيرة المبادىء الرجعية فى السياسة ، كما أنها شجعت الانقلابات الحرة ، وقامت فى ايطالية الحركة الفاشستية ، والثورة العسكرية فى اسبانيا ، ونشطت الأحزاب الملكية فى أوربا الوسطى وفى فرنسا ، وذلك بسبب خوف السياسيين من انتشار المذهب الشيوعى فى بلادهم وقلب الأمور رأسا على عقب مما يؤدى الى الفوضى والاضمحلال السياسى ، وعلى ذلك قامت الحكومات الدكتاتورية فى بعض ممالك أوربا ،

ورجع الفاشستى الى نظرية رومية القديمة واعتنقوا مذاهب مكيافلى ، ومجدوا الدولة وعظموها ، وقالوا ان الغاية تبرر الوسيلة وتبعوا سياسة قوية نحو التوسع والاستعمار ، وأهملوا المصالح الفردية بجانب مصلحة الدولة العامة

قل نشاط الشيوعيين فى الفترة الأخيرة ، واعتدلت الدعوة البلشفية وزال الخطر من انتشارها ، وبرهنت الحكومات المحافظة التى تأسست فى أوربا عقب الحرب العظمى على عجز فى ادارة الشئون الداخلية والخارجية وازدادت مشاكل العمال وأصحاب رءوس الأموال ، فانتعشت آمال الديمقراطيين وهبوا يناوئون المحافظين وينازلونهم فى ميدان الانتخابات العامة ، ومالت الشعوب الى الافكار الحرة مرة أخرى ، وما نجاح حزب العمال فى انجلترا واستلام زمام الحكم فى أعظم دولة فى العالم المتمدين إلا دليل قاطع على فوز هذه المبادىء على غيرها من النظريات والآراء الرجعية

الباب الحادى والعشرون

قيام النظريات السياسية الاشتراكية

١ ـ نظرية الفردية :

بحثت النظريات السياسية فى أثناء القرنين السابع عشر والثامن عشر فى مسألة الدولة ونظمها ، وكانت علاقة الملك بالشعب فى مقدمة المسائل التى عنيت بها ، واشتغل الكتاب بمناصرة أو معارضة الملكية المطلقة ، وأثبتوا أو نقضوا نظريات الملكية المقدسة والعقد الاجتماعى ، ولما انتصف القرن التاسع عشر كان الكتاب قد وفوا هذه المسائل حقها من البحث والتحليل ، وخرجت الديمقراطية من معمعة هذا البحث منتصرة ، إذ سطرت معظم الدول الدساتير ، واقامت المجالس النيابية ، ووسعت حقوق الناخبين واصبحت الحكومات خاضعة للرقابة الشعبية الى حد كبير ، ولذلك ترك الكتاب البحث فى تلك المسائل ، وطرقوا بابا جديدا وجعلوا مدار بحثهم وظيفة الحكومة وما يجب عليها نحو الأمة ومالا يجب ، وفى عصر الملكية المطلقة أيد انصارها المبادىء التى تعظم الدولة وتمجد الحكومة ، وعارضهم فريق من الكتاب رغب فى تقييد سلطة الحكومة وعمل على تقليل شأنها وجاهد فى سبيل الديمقراطية وطلب الحريات المدنية والحقوق السياسية للأفراد ، ولما انتشرت مبادىء « اتركه يعمل » فى أثناء الانقلاب الصناعى تقوت الفردية السياسية التى نشأت عن الثورات الديمقراطية ، وساد الاعتقاد بين الكتاب فى الفترة بين سنتى ١٧٥٠ و ١٨٥٠ بان الدولة

يجب عليها أن تقصر عملها على الاعمال الحكومية البحتة ، والا تتدخل فى الحريات الفردية اقتصاديا وسياسيا إلا بقدر قليل ، وكان من نتائج ذلك ان ارخى العنان للافراد فى مضمار المنافسة الحرة ، واثرى فريق على حساب الآخرين ، وبدا عيب هذا النظام وتلك المنافسة واضحا ، ومال الكتاب الى مطالبة الحكومة ان تنظم العلاقات بين الافراد وتشرف على اعمالهم اشرافا فعليا ، واحييت المبادئ الشيوعية وشجع الكتاب الجماعات التعاونية ، واخيرا ظهرت نظرية الاشتراكية فى الدولة

إن نظرية الفردية حديثة فى عهدها ، ونمت فى عهد الانقلاب الصناعى الذى قضى على مابقى من الفوارق التى سادت فى القرون الوسطى بين الافراد من الوجهة الاقتصادية ، واصبح الفرد عضوا مهما ومحترما بين الجماعة الأنسانية ، وكان من جراء هذا الانقلاب ان اتسعت الاسواق وظهر نظام المعامل ، وكانت الحكومات المستبدة لاتتفق مع الاحوال والحاجات الجديدة ، وقام فريق قوى من الكتاب يقرر أن الحرية التامة للفرد ضرورية لتقدم المدنية والنوع الانسانى ، وشجعت نظريات علم الحياة الجديدة التى قالت بتطور الأنسان وهو يجاهد فى سبيل الحياة وببقاء الأصلح الحجج الاقتصادية القائلة بالحرية الاقتصادية والمنافسة المطلقة والتجارة الحرة ، وتضافرت كل العوامل التى شجعت الفردية فى النصف الأول من القرن التاسع عشر تضافرا وثيقا ، فنادى انصار الفردية الخيالية بأن الناس يملكون حقوقا طبيعية يجب الا تتدخل الحكومة فيها ، وقال الاقتصاديون إن مصلحة الدولة فى ترك افرادها احرارا يسعون وراء مكاسبهم المادية بالطريقة التى يرونها صالحة لهم ، ونشر العلماء المذهب القائل بأن التقدم ينتج من المنافسة الحرة والجهاد غير المقيد ، واجمع الكتاب بأن المسائل الاجتماعية والمتاعب الاقتصادية تحل نفسها بنفسها إذ تركتها الحكومة حرة ولم تتدخل فيها

كتب علماء كثيرون فى نظرية الفردية فى كل من بروسيا وفرنسا فى أواخر القرن الثامن عشر وأوائل التاسع عشر ، ولكن الكتاب الانجليز هم أفضل من كتب فيها ، فقال هربرت سبنسر إن المبدأ القائل إن الفرد يعيش لمصلحة الآخرين (Altuism) يقلل صفة الأنانية عند الافراد ، ولا يكون التدخل الحكومى فى هذه الحالة ضروريا ، وقرر أن التاريخ يثبت أن السلطة الحكومية تقل تدريجيا بانتقال الدولة من النظام العسكرى الى النظام الصناعى ، وطلب أن يكون تدخل الدولة محدودا ومعينا فى أمور محدودة ومعينة وهى حفظ الامن ونشر لواء السلام ، ويرى من ذلك أن سبنسر استعان بالتاريخ وباراء داروين فى اثبات نظرية الفردية ، ومدح جون استوارت مل الفرديه ووصفها بأنها أفضل وسيلة لتنمية مواهب الأفراد وذكائهم ، وقرر أن تدخل الحكومة يضعف صفة الابتكار عندهم ، وكان من أنصار الحكومة اللامركزية والرقابة الشعبية ، ومال فى شيخوخته الى الاشتراكية كما تقدم وأيد مبدأ التضحية الذاتية وترك مبدأ المصلحة الذاتيـة ، وشجع النقابات التجارية ، واعترف بافضلية التنظيم الاجتماعى لتوزيع الثروة العامة

كتب هـ . سدجويك (H. Sidgwick) فى نظرية الفردية فى رسالة نشرها سنة ١٨٨٩ وقرر أن عمل الحكومة هو المحافظة على حياة الافراد وممتلكاتهم وتنفيذ العقود بينهم ، وقال إن المصلحة العامة تقضى بترك كل فرد يسعى وراء مصلحته الخصوصية بالطريقة التى يراها . هذا وقد شجعت امريكا وأحوالها السياسية نظرية الفردية تشجيعا قويا ، واستمرت النظريات السياسية فيها تؤيدها حتى أواخر القرن التاسع عشر ، واشتهر عدد من الكتاب بمناصرتهم لهذه النظرية وتعضيدهم للحرية الفردية وخصوصا فيما يتعلق بالشئون الاقتصادية

٢ — الاشتراكيون الخياليون :

ليست المبادىء الشيوعية والمذاهب الاشتراكية وليدة العصر الحديث بل وجدت بين الجماعات البشرية منذ أقدم عصور تاريخها ، فكان الاسبرطيون يعرفونها وطبقوها فى نظمهم الاجتماعية والسياسية ، واستمروا يطبقونها حتى انتهى مجدهم باستيلاء رومية على بلادهم ، وكان نظام المؤسسات الزراعية والنقابات فى المدن ونظام الرهبان فى الأديرة فى أثناء القرون الوسطى يشمل كثيرا من المبادىء الشيوعية والعناصر الاشتراكية ، وفى وقتنا الحاضر لايزال يرى المدقق الباحث آثاراً لهذه المبادىء فى النظم الزراعية

أثبت الكتاب السياسيون فى الدول الخيالية التى تمنوا تحقيقها كثيرا من المبادىء الشيوعية ، فوصف افلاطون فى جمهوريته مدينة تكون فيها النساء والاطفال مشتركة بين الجميع ، وطلب سيدنا عيسى عليه السلام تنظيم جماعة يعيش فيها كل المؤمنين بعضهم مع بعض ، ويملكون كل شىء بالاشتراك يأخذ كل ما يحتاج اليه ، وهاجم مور فى دولته الخيالية التى نشرها سنة ١٥١٦ الملكية الذاتية ، وقال إنها اس الجرائم ، ووصف فيها جماعة يشتغل فيها الافراد مجتمعين ، ولا يستعملون النقود ويملكون بالاشتراك وقرر كمبانلا فى كتابه « مدينة الشمس » سنة ١٦٢٣ اشتراكية العمل والملكية والنساء ، وحدد هارنجتون مقدار الملكية التى يجب على كل فرد أن يتملكها وفى سنة ١٧٥٣ انتقد مورلى نظام الملكية الذاتية ، وحث على المساواة فيها ، ولما جاء الانقلاب الصناعى وظهرت معه بعض المساوىء الاقتصادية واتسعت الهوة بين العمل ورأس المال ، وتمتع فريق بالثروة الطائلة وتألم فريق آخر من جراء الفقر المدقع ، وتكررت الازمات ، قام الكتاب وعملوا

على الخروج من هذه المآزق ووصفوا علاجا، فقال بعضهم بالرجوع الى نظم القرون الوسطى، وانتقد البعض الآخر النظام الاقتصادى السائد وطلب نقضه من أساسه، واشتهر من هؤلاء جان دى سسموندى (Jean de Sismondi) (١٧٧٣-١٨٤٢) إذ عارض الاقتصاديين الذين أيدوا نمو الثروة الاهلية وطلب العمل على نمو السعادة الاهلية، وحض الحكومة على التدخل فى تنظيم جمع الثروة وتوزيعها، وأيد القيود الموضوعة على استعمال الآلات، وناصر مبدأ تقييد المنافسة وتنظيم العمل، وقد تأثر كل من رودبرتس وماركس بآرائه تأثراً كبيرا، ولكنه مع ذلك لم يهاجم نظام الملكية الخصوصية، ولم يطلب إلغاء النظام الأجتماعى السائد بل تناول مسألة الأصلاح الاجتماعى من الوجهة الخلقية

ظهر فريق من الكتاب فى أوائل القرن التاسع عشر أقر مبدأ الأنتاج الكبير وتقسيم العمل والنظام الصناعى الجديد، ولكنه انتقد النظريات والمبادئ السائدة الخاصة بالملكية الخصوصية والمنافسة، وبحث هذ المسائل من الوجهة الاقتصادية لا من الوجهة الخلقية، وكان هؤلاء الكتاب لا يؤيدون أرباب رؤوس الاموال، وعارضوا كثيراً من النظم الاجتماعية القائمة، وطالبوا بأصلاحات هامة، وكانوا يطمعون فى تنظيم النوع الأنسانى واعماله بوساطة التربية والتعليم، وكانوا يأملون الوصول بالمجتمع الأنسانى إلى اعلى درجات الكمال، وعارضوا الثورات ونزاع الطبقات، وطلبوا من الأغنياء مساعدة الفقراء والمعوزين

شعرت انجلترا قبل غيرها من دول أوربا نتائج الانقلاب الصناعى، وحاول روبرت اوين (Robert owen) (١٧٧١ - ١٨٥٨) فى عام ١٨٠٠ وكان من رجال الاعمال العقلاء أن يضع العلاقة بين الخادم والمخدوم على أساس من التعاون مبتعداً عن المنافسة، واقترح إصلاحا

اجتماعيا يقضى على الفقر والتعس بين طبقات العمال ، وكان يعتقد أن الناس خيرون بطبيعتهم ، وأن الشقاء نشأ عن نظام الرأسمالية ، وقال إن نظام الملكية الخصوصية والدين ونظام الزواج كلها معطلة للنظام الطبيعى ، واقترح إصلاحا لكل ذلك نظاماً شيوعيا يستطيع الفرد فيه أن ينفذ ميوله الطبيعية الحسنة ، ونظم دولا خيالية فى اسكتلندا والهند يقوم بالتجارب الصناعية والتعليمية فيها ، واقترح لها مجالس عمومية تدير شئونها الداخلية ، ومجالس أخرى تشرف على أمورها الخارجية ، وعلاقاتها مع غيرها من الدول مثيلاتها ، وحث على توحيد هذه الدول تحت اشراف مجالس أيضا تشبه المجالس المحلية ،

وكان من اثر نظرياته هو وتلاميذه من بعده أنه تأسست الجماعات التعاونية فى انجلترا ، وأن عنى البرلمان بالتشريع لمصلحة العمال ورفع القيود عن كاهل اتحادات العمال . وقد اشتهر من تلاميذه وليم طمسون وهو اشتراكى ايرلندى نشر كتابا فى سنة ١٨٢٤ تناول فيه كيفية توزيع الثروة ، وقال إن العامل هو الذى ينتج كل الثروة التبادلية . وله الحق فى أن يتمتع بثمرة جهوده . وحث الحكومات على إعادة تنظيم النظم الاجتماعية على الطريقة التى اقترحها اوين ، ولكنه لم يطلب الغاء الملكية الخصوصية . ولا مصادرة ماورثه أرباب رؤوس الاموال وكبار الملاك ، واقترح نظام التعاون حلا للمشاكل القائمة بين العمل ورأس المال . وقد اتخذ كارل ماركس الاشتراكى نظريات هذا الكاتب أساسا لمبادئه الاشتراكية التى سنقرأ عنها بعد ذلك

قام فريق من الاشتراكيين الخياليين فى فرنسا نتيجة للأحوال الاقتصادية التى سادت فيها أثناء الثورة والعصر الرجعى الذى تلاها . وتناول المبادئ الاشتراكية بالبحث من الوجهة الفلسفية لا من الوجهة العملية كما فعل اوين وأتباعه ، واشتهر من هؤلاء الكتاب الكونت هنرى دى سنت سيمون (Count Henri de Saint Simon) (١٧٦٠ - ١٨٢٥) وقرر أن

الهدف الذى يرمى اليه النشاط الاجتماعى هو استغلال الكرة الارضية بوساطة الجماعات والشركات الانسانية. ونظر إلى الثورة الفرنسية بأنها حرب بين الطبقات وكان غرضها مصلحة الطبقة العاملة ، وقال إن السياسة هى علم الأنتاج ، واقترح نظاما اجتماعيا جديدا تكون الطبقة المنتجة فيه هى سيدة الطبقات. ويكون غرضه الأساسى هو العمل على ترقية الصناعة ، ويجب أن تكون السلطة العليا مستقرة فى برلمان يتكون من ثلاثة مجالس وهى مجلس المخترعين ويتألف من المهندسين المدنيين والشعراء وأرباب الفن ، ومجلس الفحص ويتألف من الرياضيين وعلماء الطبيعة ، ومجلس التنفيذ ويتألف من زعماء الصناعة ، وعلى المجلس الأول أن يقترح القوانين ، وعلى الثانى أن يقرها ، وعلى الثالث أن ينفذها ، وكانت الدولة الكاملة التى ينشدها هى الدولة التى تماثل المعمل يشتغل أفرادها فى الأنتاج بالاشتراك ، وكان من المؤمنين بأن الاصلاح الاجتماعى والسياسى لايكون ناجحا إلا إذا استند على أساس روحانى. واقترح الغاء المذاهب الدينيه القائمة وتقرير مذهب جديد يكون مبنيا على تعاليم المسيح عليه السلام ، ويكون غرضه العمل على تحسين حالة الفقراء والمعوزين ، وطلب من الطبقة المستنيرة أن تساعده على تحقيق مبادئه ونظرياته ، وقد اعتنق تعاليمه بعد موته جماعة من تلاميذه الأوفياء ، وأسسوا جمعية تعمل على نشر مبادئه الدينية ، وكانوا مركزا للحركات الأصلاحية الحرة التى قامت بعد ذلك وبنوا فلسفتهم على التاريخ معتقدين أن دراسة الماضى الدقيقة تساعد على معرفة المستقبل وأحواله ، وأن التاريخ هو الذى علم الانسان كيف تدرجت الشركات التعاونية بين الأفراد ، وكيف استغلت الارض استغلالا ماديا سلميا ، وأن الدين والعلم والصناعة إذا تضافرت تضافرا تعاونيا تستطيع أن تحل المشاكل القائمة

اشتهر كاتب آخر يسمى شارل فورير (Charles Fourier) (١٧٧٢ – ١٨٣٧) وكان من الاشتراكيين الخياليين إذ قال إن الله نظم الكون تنظيما متناسقا ، وحث الناس على أن ينظموا حالتهم الاجتماعية على مثال تنظيم الكون ، وقرر أن المشاركة والتعاون هما مركز الجاذبية بين الأفراد كما أن الجاذبية هي مركز الأرض ، وقد تأثرت نظرياته الاجتماعية مثل سنت سيمون بآرائه الدينية ، واقترح لإيجاد التناسق فى عالم الاقتصاد والسياسية تكوين عدد من الجماعات تتألف كل جماعة من خمسمائة أسرة متحد بعضها مع بعض ، وتشمل كل جماعة أصحاب رؤوس الأموال والعمال والمخترعين ، ويجب أن يخفف الألم فى العمل ، يحبب الى العمال ، وأن تمنع الأعمال المملة ، وأن تكافأ الأعمال الكريهة مكافأة عالية ، وأن يضمن حد أدنى لدخل كل فرد ، وأن يقسم الزائد بنسب ثابتة بين الجميع ، ويجب أن تسكن كل جماعة قصراً مشتركا ، وأن يكون تحت تصرفها فرسخ مربع من الأرض ، وأن تتحد كل الجماعات وتكون وحدة لها رأس مال واحد فى مدينة القسطنطينية ، وقال إذا تقرر هذا النظام اختفى الفقر بين الناس وتحققت الحرية الطبيعية لجميع الأفراد ، ولا توجد ضرورة لقيام الحكومة ، وقد أدت نظرياته من الوجهة المنطقية إلى الفوضى الفلسفية

كان اتيان كابت (Etienne Cabet) (١٧٨٨ — ١٨٥٦) آخر من كتب فى الاشتراكية الخيالية إذ نشر روايته الشهيرة فى سنة ١٨٣٩ وفيها وصف مستعمرات زراعية ومعامل أهلية ، واقترح إلغاء نظام الإرث ومجانية التعليم ، وكان تأثيره فى فرنسا شديداً ، وأقام مستعمرة شيوعية تحت إشرافه ، وكان من المؤمنين مثل فورير بامكان اصلاح الطبيعة البشرية بوساطة التهذيب والتعليم . هذا وقد أهملت هذه المبادىء الخيالية والرسائل

التى بشرت بهـا وأيدتها عنـد ماظهرت الحركة الاشتراكية التى نظمها وناصرها كارل ماركس الألمانى

٣ — قيام اشتراكية الطبقات الفقيرة :

نشطت الطبقات العاملة الفقيرة نشاطا سـياسيا بين سنتى ١٨٣٠ و١٨٤٨ اذ أوجد نظام المعامل طبقة كبيرة من العمال الذين لايملكون شيئاً ، ولما اجتمعوا فى صعيد واحد أتيحت لهم الفرصة للتفـكير والعمل المشترك ، ولمـا اتسعت دائرة التجارة والعلاقات الناشئة عنها وجد عديد كبير من الناس مشتركون فى المصالح ، وهب العمال يطلبون نصيبا فى أرباح التحسينات العظيمة ، واتفقوا على أن تسيطر الجماعة على الأرض ورأس المـال ، وأن تنظم الصناعة ، وأن توجد الفرصة أمام الأفراد للتعليم ، وقد دل ارتقاء لويس فيلب عرش فرنسا فى سنة ١٨٣٠ وصدور قانون الاصلاح عام ١٨٣٢ فى انجلترا على اضمحلال نفوذ الطبقة الحاكمة القديمة ، وحل النزاع بين رأس المال والعمل محل النزاع بين كبار المزارعين والصناع ، وفى انجلترا طلب العمال الديمقراطية السياسية ، وأسسوا «اتحاد العمال» وساعدهم الأحرار فى مجلس النواب ، وقدموا «وثيقة الشعب» (People's Charter) يطلبون توسيع حقوق الانتخاب وتعـديل توزيع الدوائر الانتخابية حتى يكون مجلس النواب ممثلا للأمة تمثيلا صحيحاً ، وكان من جراء هذه الحركة التى قام بها العمال والاحرار المتطرفون ان قرر البرلمان قانون الاصلاح فى سنة ١٨٦٧ وقانون الأصلاح فى سنة ١٨٨٤

أما فى فرنسا فقـــد أيد العمال لويز بلانك (Lowis Blanc) (١٨١٣-١٨٨٢) الذى نشر فى سنة ١٨٤١ رسالة سياسية خطيرة عنوانها « تنظيم العمل » (Organization du Travail) وطلب من الحـكومة

أن تؤسس مصانع اشتراكيـة يديرها العمال تحت إشرافها ، وقال إن الرجال جميعهم لهم الحق فى أن يعيشوا ، وأن يشتغلوا وأن ينتج كل بحسب كفايته ومقدرته الشخصيـة ، وأن يستولى من الأرزاق مايحتاج اليه ، وطلب من الحكومة أن تنفـذ النظام الاشتراكى الذى وصفه ، وتطلع الى ديمقراطية تحل محل الرأسمالية التى انتشرت فى عصر لويس فيلب ، وثارت الطبقات الفقيرة فى سنة ١٨٤٨ متأثرة بآرائه ونظرياته . هذا وقد انتشرت الاشتراكية التى نادى بها العمال الفقراء فى كل من ايطاليا واعتنقها حزب ايطاليا الفتاة ، وفى المانيا نادى بها حزب المانيا الفتاة الذى تأسس من المهاجرين الالمان فى باريس

أخفقت الثورة التى قامت فى فرنسا سنة ١٨٤٨ من الوجهة الاقتصادية واخفقت معها النظريات الاشتراكية الخيالية ، وقامت على انقاضها المبادىء الفوضوية التى نادى بها بيير . ج . برودهون (Piere G Proudhon) (١٨٠٩ - ١٨٦٥) اذ ناصر الفقراء وايدهم تأييداً قويا ، وهاجم الملكية الذاتية فى رسالة عنوانها « ماهى الملكية » نشرها فى سنة ١٨٤٠ ووصفها بأنها نوع من اللصوصية ونتيجة من نتائجها ، واعترض حتى على الملكية الشائعة فى دولة اشتراكية ، وقرر أن العمل هو وحده المنتج ، وأن الارض ورأس المال من غير العمل لافائدة فيهما ، وقال إن وجود الملكية الذاتية يمنع العدالة ويسبب الفوارق الاجتماعية وعدم المساواة بين الأفراد ، وهذا ما دعا إلى قيام الحكومات ، وقال إن الملكية والحكومة غير شرعيتين ويجب الغاؤهما ، وان الاشتراكية الحرة هى أفضل نظام للدولة ، وإن كل حكومة تستعمل القوة ظالمة مستبدة ، ورجع إلى التاريخ يستعين بحوادثه ليؤيد نظرياته ومبادئه ، وقد اعتنق هذه المبادىء كثير من الكتاب الذين جاءوا بعده .

قامت حركة خطيرة فى منتصف القرن التاسع عشر تطلب تطبيق

المبادىء المسيحية فى حل المشاكل الاجتماعية فى دول أوربا الكاثوليكية والبروتستنتية ، واستعان القائمون بها بالتعاليم التى وردت فى الانجيل فيما يتعلق بواجبات الاغنياء نحو الفقراء ، واعتقد الاشتراكيون المسيحيون فى مزايا التعاون ، وعارضوا المنافسة وهاجموا المبدأ الفردى القائل بمنح الفرد حرية العمل ، وعارضوا فى الوقت عينه مذاهب الاشتراكية العلمية التى شجعت المادة وخالفت المسيحية ، وانتقدوا النظام الاجتماعى القائم ، وقالوا إن إصلاح الفرد من الوجهة الخلقية خير علاج للحالة السائدة ، وكانت جل أمانيهم أن تقوم دولة يكون كل افرادها إخوة متساويين ، وفى انجلترا تأسست جماعة فى سنة ١٨٥٠ لترقية اتحادات العمال ، واتخذت جريدة سميت « الاشتراكى المسيحى » لسان حالها ، وكان شارل كنجسلى و ف . ه . موريس زعيمى هاته الجماعة وروح هذه الحركة ، وبفضل مجهودهما اكتسب العمال قوانين كثيرة شرعها البرلمان فى مصلحتهم ، واعترفت الحكومة بالشخصية القانونية لشركات التعاون . هذا ولا تزال الاشتراكية المسيحية من الحركات السياسية الخطيرة فى كل من انجلترا والولايات المتحدة

سعت الاشتراكية الكاثوليكية فى بادىء الأمر الى التوحيد بين مبادىء الكنيسة ومبادىء الثورة والتوفيق بينهما ، وزعم هذه الحركة كاتبان شهيران وهما بوشيه (P. Buchez) والأب لامنيه (Abbé de Lamennais) اسس الاول « الاتحاد التعاونى بين المنتجين » ، واقترح الثانى « المصارف التعاونية لمصلحة المقترضين » . ويرجو الاشتراكيون الكاثوليك فى الوقت الحاضر أن يوفقوا بين مبادىء الكنيسة وتعاليمها وبين مبادىء الديمقراطية ونظرياتها ، ويحضون الناس على القيام بالأصلاح الاجتماعى ، ولكنهم يعتقدون أن الاشتراكية الحكومية منافية للدين والأخلاق والتقدم الاجتماعى ، ويناصرون تكوين اتحادات العمال ، وينشرون بينها

المبادىء الكاثوليكية ويهاجمون مذاهب كارل ماركس الاشتراكية ، ولا يقرون النزاع بين الطبقات ، وإلى هذا النوع من الاشتراكيين يرجع الفضل فى نشر المبادىء الاشتراكية فى المانيا والنمسا . هذا ولقد تأسست بجوار الاشتراكية الكاثوليكية اشتراكية بروتستنتيه أخرى انتشرت فى البلاد السكسونية ، واهتمت بالعلوم الاجتماعية وأيدت شركات التعاون فى الأنتاج ، وطالبت بتغيير نظام الملكية العقارية التى لازالت حتى الآن احتكارا لكبار الملاك . وناصر هذا المذهب رجلان من رجال الدين فى انجلترا وهما كنجسلى (Kingsly) وموريس (Maurice) وكان الأب هيرون(Heron)زعيم الاشتراكية البروتستنتية فى الولايات المتحدة ، ولكن ما لبث ان تطرف انصار هذا المذهب فى أمريكا إلى حد الشيوعية بل والفوضوية أيضا

اشتهر كاتب آخر من الاشتراكيين المسيحيين وهو فردريك لابليه (Frederick Le Play) وكان مهندسا كبيرا ومصلحا اجتماعيا عظيما ، وضع عام ١٨٥٥ كتاب « العمال فى أوربا » وصف فيه كيفية معيشة هؤلاء العمال ، وأسس جمعية الاقتصاد الاجتماعى بعد ذلك بسنة ، ثم وضع بعد ذلك كتابا فى تنظيم العمل ، وكتابا فى الاصلاح الاجتماعى فى فرنسا نشره عام ١٨٨٧ ، وقد شرح فى هذا الكتاب مبادئه الأصلاحية وكان شديد التمسك باصلاح نظام الأسر والمعامل ، ويعتقد فى ميل الأنسان الطبيعى إلى الشر ، وعارض نظرية القانون الطبيعى ونظرية الفردية ، وقال يجب أن تصلح الجماعة البشرية نفسها ، ولابد من قيام نوع من الحكومة لتنفيذ الاصلاح ، وحض الناس على احترام الحكومة نظير ما تؤديه الى الهيئة الاجتماعية من الخدمات ، ولكنه كان شديد الحذر منها فلم يطلب تدخلها

إلا محافظة على الآداب متى عجز الآباء والرؤساء عن القيام بها ، وهو الذى قسم الأسر ثلاثة أقسام : الأسرة الابوية والأسرة غير الثابتة والأسرة الثابتة ، وشرح كل قسم ، وفضل الأسرة الثابتة على غيرها لأنها هى التى تختار أحد أولادها ليكون رئيسا لها بعد وفاة الأب ، وهذا النظام يضمن سعادة الأفراد ويساعد على تقوية الحكومة

عنى الكتاب العظام فى انجلترا فى منتصف القرن التاسع عشر عناية كبيرة بالمسائل الاجتماعية ، واتفقوا جميعا على محاربة الفوضى التى نشأت عن الفردية وسياسة « اتركه يعمل » ، وبينوا الحاجة الى إرشاد العقلاء وضرورة قيام جماعة منتظمة يسودها النظام والأمن والسلام ، ونشروا المبادئ والنظريات التى مهدت السبيل أمام الاشتراكيين ، فخطب شاعر الملك سوزى (Southy) فى عام ١٨٢٩ يحض الناس على فعل الخير ، وتمنى قيام الجماعية الخيرية ، وقد ايد آراءه كل من كنجسلى ودكنز فى الروايات التى نشروها بعد ذلك ، وانتقد توماس كرليل (Thomas Carlyle) نظريات الفردية والديمقراطية ، وقال إن الطبقات العاملة تحتاج إلى إرشاد وحكم فريق من العقلاء ، وناصر مثل افلاطون الجماعة المنتظمة التى يكون على رأسها ملك فيلسوف ، أما جون رسكن (John Ruskin) فقد انتقد الميل المادى عند الرجل الاقتصادى ، وشجع الروحانيات وفضلها على الماديات وطلب إحلال التعاون محل المنافسة ، وبفضل كتاباته وثق الناس بالحكومة وزالت الريب والشكوك من عقولهم ، ورحبوا باتساع دائرة نفوذها فى الأصلاح الاجتماعى ، وكتب ماتيو ارنولد (Mathew Arnold) كتابا فى سنة ١٨٥٩ اسماه « التهذيب والفوضى » أيد فيه الحكومة حتى تدافع

عن التهذيب ضد الفوضى التى نشأت عن عصر الفردية والمادة، والخلاصة أن الكتاب أجمعوا فى انجلترا على نقد الحياة السياسية والاقتصادية، واقترحوا أن يعاد تنظيم الحياة الاجتماعية بأرشاد وإشراف الحكومة

٤ — الاشتراكية الحكومية:

انتشرت الأحوال الصناعية التى سببت قيام المذاهب الشيوعية والفوضوية فى انجلترا وفرنسا فى دول وسط أوربا، وترك الناس الاشتراكية الخيالية، وأخفقت التجارب الشيوعية، ونشطت الطبقات العاملة من الوجهة السياسية، وكان الجو مهيئا لظهور حركة ومذهب جديد من مذاهب الاشتراكية، ولقد ظهرت هذه الحركة فى ألمانيا وكانت فى روحها تناصر الفقراء والطبقات العاملة التى لاتملك شروى نقير، واختلفت عن الحركات التى سبقتها والتى كانت تعاضد الطبقات الوسطى، وكانت مبنية على الحقائق العلمية لا على المبادئ الخيالية والنظرية التى اشتهرت بها الاشتراكية الاولى، وقبلت الحكومات القائمة لتنفذ لها برنامج إصلاحاتها، وطلبت ازدياد نفوذ الحكومة، فخالفت المبادئ التى أيدت الجماعات الاختبارية وناصرت الشيوعية والفردية والفوضوية

بنيت الاشتراكية الحكومية على اندماج فكرتين أساسيتين من الأفكار السياسية، وكان أصحاب الفكرة الاولى عددا من الاقتصاديين والكتاب أرادوا تقييد تطبيق مبدأ «اتركه يعمل»، وانتقدوا نظرية آدم سميت فيما يتعلق بالمصالح الخاصة والعامة واعتباره إياهما شيئا واحدا، وطلبوا التدخل الحكومى المشروع فى كثير من دوائر الأعمال، واشتهر منهم ف. لست (F. List) فى المانيا، وجون استوارت مل فى انجلترا، وسسموندى وم شيفلير (M. Chevalier)

فى فرنسا ، وكان أصحاب الفكرة الثانية عددا من الاشتراكيين الذين وجهوا نداءهم إلى الحكومات القائمة باسم العمال ، وكان غرضهم أن يستعملوا سلطان الحكومة ونفوذها فى القضاء على المساوئ والمظالم الاجتماعية السائدة ، ويستبدلوا بها نظاما اجتماعيا كاملا ، وكان لويز بلانك هو أول من اعتنق مبادئ هذه الفكرة فى فرنسا ولكنها وجدت عضدا قويا فى كتابة كل من ج . ك . رودبرتس (J. K. Rodbertus) (١٨٠٥ - ١٨٧٥) وف . لاسال (F. Lassalle) (١٨٢٥-١٨٦٤) وهما كاتبان المانيان

إستمد رودبرتس معظم آرائه من مصادر فرنسية وخصوصا من سسموندى وبرودهون وسنت سيمون ، ونظر الى الجماعة بأنها كائن خلقه تقسيم العمل ، وأنكر الفوائد التى تترتب على حرية القوانين الطبيعية ، وقرر أن الدولة تكوين تاريخى بنظام معين متوقف على جهود أفرادها ، وقال يجب على كل دولة أن تقرر قوانينها وتنمى نظامها الخاص بها ، وأيد نظرية اشراف الدولة مفضلا إياها على نظرية الحرية الطبيعية ، وكان يطلب وجود حزب اشتراكى يقصر كل عمله على المسائل الاجتماعية ، وناصر الوحدة القومية فى ألمانيا ، وكان من أنصار الحكومة الدستورية فى سنة ١٨٤٨ ولكنه تأثر بآراء بسمارك ومال فى شيخوخته إلى الحكومة الملكية وعمل على التوفيق بين السياسة الملكية والمبادىء الاشتراكية العملية ، وكان من القائلين بأن واجب الحكومة هو تنظيم الانتاج حتى يفى بالطلب ، وعليها توزيع الانتاج بين المنتجين توزيعا عادلا

كان لاسال تلميذاً لفشت وهجل واستطاع ببلاغته أن يوفق بين آراء الكماليين الألمان وآراء الاقتصاديين ، ولقد كان ثوريا ومن أكبر الدعاة

الثوريين . وأسس الحزب الديمقراطى الاشتراكى ، وطلب من العمال الألمان أن يكونوا اتحاداً عاما ، وانتقد المبادىء الفردية الحرة انتقاداً مراً ، وطلب أن يشرف العمال على أمور الدولة وشئونها الحكومية ، وأن تتدخل الحكومة فى الحياة الاقتصادية وتديرها ، وكان من رأيه أن الدولة نمو تاريخى أضطر الأفراد فيها على أن يجتمعوا ليتغلبوا على الطبيعة ويحاربوا الظلم ، وقال إن النوع الانسانى لايصل إلى درجة عالية من الرقى والتهذيب إلا بوساطة الدولة ، وعليها أذن أن تعمل على خدمة الأنسانية وترقية شئونها

بلغت النظريات الاشتراكية العلمية مبلغا عظيما من الرقى والشهرة بفضل ما كتبه فيها كارل ماركس (Karl Marx) (١٨١٨ — ١٨٨٣) الالمانى ، وهو الذى أسس النظام المعروف بالدولية (L' Intrnationale) سنة ١٨٤٨ ووضع بمشاركة صديقه انجل (Engels) نداء الحزب الشيوعى (The Communist Manifesto) فى السنة عينها ، وقد دعا فيه العالم للاتحاد والالتحاق بالدولية العاملة أو دولية العمال ، وألف كتبا كثيرة اشتهر منها كتابه المعروف « رأس المال » وهو عبارة عن ثلاثة أجزاء ظهر أولها فى حياة مؤلفه عام ١٨٦٧ ونشر صديقه الجزأين الآخرين بعد وفاته فى سنتى ١٨٨٥ و١٨٩٤ ، وقد تأثر فى آرائه إلى حد ما بالحركة العلمية التى انتشرت فى بلاده وقتئذ ، واستنبط كثيرا من نظرياته من كتابة هجل ومن مؤلفات الاشتراكيين الفرنسيين وخصوصا من نظريات بردهون الفوضوية ولكنه استمد معظم هذه الآراء من الاقتصاديين والاشتراكيين الانجليز أمثال سميث وركاردو ووليم تومسون ، ونظر إلى الاشتراكية الخيالية الأولى بعين الازدراء ، ووضع نصب عينه أن يجعل الاشتراكية دولية لا قومية كما كانت ، واتخذ الماديات أساسا لنظرياته وابتعد عن الوهم والخيال ، وثار ضد النظم والدول القائمة ، وأنكر وجود الخير بين طبقات البشر ،

واعتبر الانقلاب الاجتماعى نتيجة للعوامل المادية والاقتصاديه، وأكد مصالح الطبقات . واعترف بالنزاع القائم فيها متفقا مع داروين فى نظريته النشوء والارتقاء للنوع الانسانى ، وكان يعتقد أن سبب التطورات الاجتماعية حتى فى العصور القديمة واحد ، وهو نضال الطبقات الفقيرة مع أصحاب الاموال لتحسين أحوالهم الاقتصادية والتمتع بقليل من العيشة السعيده ، وقد استشهد بالتاريخ وحوادثه على صحة استنتاجاته ، وقرر ان هذه الطبقات كثيرا مافازت بسبب وفرة عددها وقوة حقها وتخاذل الطبقات الاخرى لقلة عددها وضعف ادعاءاتها ، وقال إن هذه كانت حال الهيئة الاجتماعية فى الماضى وسيكون هذا شأنها فى الحاضر و المستقبل اذا ظل هذا التفاوت و التباين قائما بينها ، إذ توجد اليوم الطبقة الوسطى تسيطر على المشروعات الاقتصادية وهى صاحبة رؤوس الأموال ، وتقوم فى وجهها طبقة أخرى وهى طبقة العمال وهى اوفر منها عددا ولكنها لاتملك شيئا من رأس المال ، فلا بد من النضال بينهما لتناقض مصالحهما ، ثم قال إن نظام الأنتاج فى عصره لايتمشى مع نظام الملكيه ، اذ لم يعد الأنتاج فرديا كما كان فى الأزمنة الماضية بل أصبح اشتراكيا بفضل اشتراك عدد كبير من الافراد فيه ، بينما ظلت الملكية ونظامها فى مكانهما لم يتغيرا تبعا لتغير الأنتاج ، واستمرت الملكية فردية كما كانت ، فكان من نتيجة ذلك أن طبقة العمال وهى تشترك فى الأنتاج ، لاتشترك فى ملكية رأس المال ، وان تكون تحت رحمة أصحاب رأس المال الذين لا يشتركون فى الانتاج ، « وستظل الحرب قائمة بين هاتين الطبقتين حتى يتلاءم نظام الملكية مع نظام الأنتاج أى حتى تكون الملكية اشتراكية ، وسينتهى هذا النضال بانتصار طبقة العمال تبعا لقانون التطور الاجتماعى ، لأنها هى الطبقة الاسوأ حالا والاوفر عددا »

كانت اشتراكية كارل ماركس لاتعرف للعواطف مكانا ، ولم تعتمد فى تقرير مبادئها على ماجبل عليه الانسان من حبه العدل وانتصاره للمظلوم. كما قال غيرها من المذاهب الاشتراكية ، بل قالت إن النظام الاجتماعى الجديد سيتم بمجرد عمل القوانين الاقتصادية وبمقتضى قانون التطور الاجتماعى من غير تدخل إرادة مشرع أو مصلح ، ودلل على رجحان نظريته بما وقع من الحوادث التاريخية والاجتماعية ، إذ قال إنه قد جاء وقت انتصرت فيه الطبقة المتوسطه على طبقة الاشراف وانتزعت منها امتيازاتها ، وأصبحت هى مالكة رؤوس الاموال ، واتمت اليوم مهمتها ووجب عليها أن تخلى مكانها لطبقة العمال، ويحتم عليها ذلك تركز الانتاج وهو إستخدام مقدار كبير من رؤوس الاموال وعدد عظيم من المال فى المشروعات ، وسادت المنافسة الحره فزادت الحال سوءاً ، فمنذ أن انتشر الانتاج الكبير اخذ يقل عدد أصحاب رؤوس الاموال بينما ازداد عدد العمال المأجورين ، وبفعل المنافسة الحرة ازدادت كمية المنتجات وزادت عما يستطيع المستهلكون وهم على الاخص طبقة العمال شراءه منها ، فأدى ذلك الى وقوع الازمات التى كان من نتائجها أن فقد أصحاب رؤوس الاموال الصغيرة أموالهم ، ودخلوا فى طبقة العمال فزاد عددها . وستظل هذه الحالة مستمرة حتى تنحصر رؤوس الاموال فى أيدى معدودات ، وعندئذ يسهل على العمال عزل رؤساء الصناعات الكبيرة أصحاب الاموال ليحلوا محلهم ، وتكون الملكية كلها من صناعات وعقارات ملكا للعمال» . ويرى ماركس فى قيام الاشتراكية اخر دور للتطور الاجتماعى والتاريخى لانها تهدم الملكية الفردية ، واذا نجحت لا يكون هناك ثمت مايدعو إلى تطاحن الطبقات الاجتماعية وذلك لاختفاء مابينهما من الفروق

قرر ماركس أن نظريته لن تحقق إلا اذا حدث انقلاب اجتماعى وسياسى

خطير يخرج منه العمال وهم يسيطرون على وسائل الأنتاج ويديرون الشئون السياسية والاقتصادية ، وتتملك الدولة رأس المال وتشرف على الأمور الزراعية والصناعية، وتكره الجميع على الشغل وتعلم الجميع مجانا ، وحث العمال على أن يقوموا لينفذوا آراءه ولايتركوها للعوامل الاقتصادية الطبيعية ، وأقر اتحاد العمال الدولى الذى تأسس سنة ١٨٦٤ ووصفه بانه أفضل أداة للقيام بالانقلاب المنشود ، وناصر مظاهرات العمال العلنية ودعاهم لتكوين حزب سياسى قوى

صادفت نظريات ماركس نجاحا كبيرا عند الاشتراكيين ، واستمرت تعاليمه موثوقا بها فى المجتمعات الاشتراكية زمنا طويلا حتى خرج عليها بعض أنصارها مثل كوتسكى (Kautsky) وبرنستين (Bernstien) ووضع كل منهما مبادئ أخرى مخالفة لمبادئ ماركس ونظرياته ، فخالف كوتسكى نظريته المادية التاريخية التى قال عنها ماركس ، وقرر أن الاخلاق ذات تأثير كبير فى التطور الاجتماعى ، وخالفه أيضا فى وصف حالة العمال وقال عنها أنها آخذة فى التحسن ، ولم يقر مبدأ الثورة والانقلاب بل أيد الهدوء والسكينة ، وأما برنستين فلم يوافقه على أن العمل وحده أساس تحديد القيمة ، وقال إن هذه النظرية أهملت وحلت محلها نظرية المنفعة الأخيرة أو نظرية التوازن الاقتصادى ، وطلب لتحسين حالة العامل أن يكون التحسين خلقيا لا ماديا فقط كما قال ماركس ، وانتقد نظرية تركيز العمل التى نادى بها ، ووصفها بانها نظرية مؤسسة على الأوهام والخيالات ولم تتحقق قديما ولن تتحق فى المستقبل

ظهر مفكر المانى عظيم آخر فى منتصف القرن التاسع عشر وهو لورنزفون ستين (Lorenz Von Stein) (١٨١٥ — ١٨٩٠) وتأثر

كثيرا بمبادئ هجل وكومت وجمع بين النظرية التاريخية والكمالية للدولة وبين ضرورة القيام بالأصلاحات الاقتصادية، واعتنق مذهب نضال الطبقات الذى قرره ماركس ولكنه خالفه فى قوله بان الاصلاح لايتم إلا بالثورة. وقال إنه يتم بوساطة نجاح الديمقراطية الاجتماعية. وذلك لايتأتى إلا اذا سيطرت طبقة العمال على شئون الحكم فى الدولة بعد ان تتعلم، وتنال الحقوق الانتخابية وتقهر الأحزاب الأخرى فى ميدان الانتخاب وتفوز بمقاعد البرلمان فتستطيع التشريع لمصلحة العمال وتحررهم من استعباد رأس المال، وقرر أفضلية النظام الملكى فى الحكومة، ولكنه طلب من السلطات الحاكمة أن تعطف على الحركات الديمقراطية وتؤيدها وتناصرها لأنها مبنية على الحق والعدل، والى مبادئه يرجع الفضل فى انتشار الاشتراكية الحكومية فى المانيا

ميز ستين تميزا أساسيا بين الدولة والهيئة الاجتماعية، وقال إن نظام الهيئة الاجتماعية مبنى على مبدأ المصلحة الذاتية، إذ يسعى كل فرد لتحقيق مآربه على حساب غيره من الأفراد، أما الدولة فهى نظام تأسس ليضمن الحرية الفردية والمصلحة العامة للجميع، وقال إن النضال قائم أبدا بين العوامل السياسية والاجتماعية، ولا يمكن تنظيم الهيئة الاجتماعية إلا اذا ازدادت وظائف الدولة واتسع نفوذها، وعلى ذلك وضع ستين أساسا للمبدأ الاجتماعى فى النظريات السياسية، وفسح المجال أمام كل من كومت فى فرنسا وهربرت سبنسر فى انجلترا ليقررا نظرياتهما فى الاجتماع والاشتراكية كما ستقرأ بعد

الباب الثانى والعشرون

أصحاب المذهب التاريخى فى النظريات السياسية

١ — النظريات السياسية التاريخية :

تناول كثير من الكتاب فى أزمان وعصور مختلفة النظريات السياسية من الوجهة التاريخية ، فبحثها بولبيوس من هذه الوجهة واستمد كثيرا من مبادئه السياسية من تاريخ روميه بعد أن درسه دراسة دقيقة ، وقال بودان يجب أن تستند الفلسفة السياسيةعلى المشاهدة التاريخية ، ويجب أنتدرس النظم والآراء فى الازمنة المختلفة وتقارن فى نموها بعضها مع البعض الاخر واستخدم هوتمان الطريقة التاريخية وهو يهاجم الملكية الفرنسية المطلقة وينتقد سلطتها الاستبدادية،واعترف فيكو تبدرج النظم والأفكار السياسية متأثرة بالبيئة والخلق الطبيعى للشعب ، ونحا منتسكيو هذا النحو مقررا ان القوانين والنظم تنمو على حسب ظروف الاحوال السائدة متفقة مع حاجات الشعب، واعتنق فى القرن التاسع عشر فريق من الكتاب العظام الطريقة التاريخية واتبعوها فى بحوثهم ، وقد ساعدت عوامل كثيرة على تقدم هذه الطريقة ونموها ، اذا كانت جزءا من الحركة الرجعية العامة التى قامت ضد نظرية الحقوق الطبيعية والعقد الأجتماعى . واكدت قيمة العادات والتقاليد المقررة والنمو التدريجى . وخالفت النظرية الثورية التى نشدت الدولة الكاملة والنظام الكامل . ولقد ظهرت هذه الروح فى مؤلفات بلاكستون وبرك ، وفى الغيرة الكاثوليكية التى أظهرها كل من دى ميستر

ولامنيه فى فرنسا ، وفى محاولتهما الرجعية وميلهما الى نظم القرون الوسطى ، وظهرت ايضا فى الاشتراكية الخيالية التى نادى بها سنت سيمون ، وفى الآراء الايجابية التى قررها اوغست كومت

اقترنت هذه الروح التاريخية فى المانيا بالوطنية القومية ، وكان من اغراضها الاساسية العمل على تحسين التعليم القانونى ،وشجعت الرأى القائل بان القانون تكون تدريجيا من العادة والشعور الشعبى ، وهو يصف الحياة اليومية للشعب و ينطق بها ويعبر عنها لا عن ارادة المشترع ، وكان سفينى روح هذه الحركة وعمادها وفى منتصف القرن ظهر مبدأ التطور فنشطت به الحركة نشاطا كبيرا ، وساعد تطبيق التاريخ على علم الحياة السياسيين على تطبيقه على الحكومات والقوانين ، وقد ظهر هذا الأثر واضحا فيما كتبه السير هنرى مين (Sir Henry Maine) اذ كثيراً ما رجع الى نظريات داروين ومبادئه فى تقرير نظرياته السياسية التى بحث فيها أصل الدولة ، واستعمل مبدأ بقاء الاصلح وهو يهاجم الديمقراطية ، وبنى ثقته فى الارستقراطية على الاعتقاد فى انتقال الكفايات العقلية بوساطة الوراثة

اهتم اصحاب المذهب التاريخى وكان اكبر انصاره من المانيا وانجلترا اهتماما شديدا بطبيعة القانون،وكانت المانيا اذ ذاك مهدا للفلسفة ومذاهبها المختلفة ،كان هجل ينشر آراءه ونظرياته بين بنى وطنه، ولذلك تأثر التاريخيون الالمان بما أحاط بهم ، ومالت نظرياتهم الى التاريخ والفلسفة . أما الكتاب الانجليز من انصار هذا المذهب فقد كتبوا يناقضون طريقة اوستن التحليلية وينتقدون آراء اتباعه وتلاميذه ، وكان انصار المذهبين من الانجليز يكرهون نظريات زملائهم الالمان التشريعية الفلسفية ، ولكنهما اتحدا ـ الانجليز والالمان ـ فى القول بأن العادات القومية هى أصل القانون العام وأسس

الحقوق المشتركة، ولكن الألمان قالوا إن العادة نفسها هى اللسان التشريعى للارادة الشعبية وسيادتها العليا ، وهى القانون لأنها لسان الشعور بالحق والصواب ، وهى تمثل العقل والحجة الطبيعية ، اما الأنجليز فقد تأثروا بالقانون الايجابى، ورفضوا الاعتراف بالعادات القومية اعترافا قانونيا إلا اذا أقرتها الهيأت التشريعية او القضائية فى البلاد ، ويرى من ذلك ان الألمان اعتبروا القانون والفضيلة شيئا واحدا ، اما الانجليز فقد ميزوا بينهما

اتفقت المذاهب الفلسفية والتاريخية على ان القانون موجود وليس مصنوعا ، ولكنهما اختلفا فى تفسير الموجود ، فقال الفلاسفة المشترعون إن الفعل الأنسانى اكتشف المبدأ الأساسى للعدالة واتخذه قاعدة ، أما اصحاب المذهب التاريخى فقد قالوا ان التجارب والخبرة الانسانية هى التى اكتشفت المبدأ التى يسير عليه العمل فى الحياة الأجتماعية ، وقد نما هذا المبدأ وتتدرج حتى أصبح قاعدة قانونية ، ولذلك انكر هؤلاء الكتاب النظرية القائلة بأن القانون صنع منظم من عمل الارادة الأنسانية، ولم يعترفوا بقيمة التشريع الذى يرمى الى الاصلاح المستحيل ، وأكدوا أن القانون نشأ عن العادة والمعتقدات العامة على شكل قرارات قضائية وهو يعبر عن العوامل الصامتة فى الحياة القومية ، وحاولوا ان يستنبطوا من المصادر الرومانية ومن النظم القضائية الالمانية الاولى ومن كيفية تقدمهما ونموهما طبيعة الحق والصواب

كان أنصار هذا المذهب فى بادىء أمرهم محافظين ورجعيين فى آرائهم ، واستعملوا التقاليد والتجارب فى محاربة المبادىء الثورية والقضاء على روحها ، وعارضوا نصراء التغيير والاصلاح ، وانتقدمين مبدأ الارادة العامة الذى قال به روسو ، ومبدأ سعادة الأكثرية الذى قال به بنتام ،

ولكنهم مالوا فى النهاية الى تأييد الديمقراطية وأضافوا نظرياتهم الى نظرية السيادة الشعبية ، واضطرتهم ظروف الأحوال التى أحاطت بهم ان يعترفوا بأن الدولة نشأت عن المجهود المشترك لافراد الهيئة الاجتماعية ، وان القانون والسيادة العليا نشأتا عن المجهود المشترك للدولة ، وأن يقروا مذهب الرقابة الشعبية

٢ــ أصحاب المذهب التاريخى الألمان :

كانت النظم القضائية فى ألمانيا فى أواخر القرن الثامن عشر متضاربة، كثيرة المناحى ومتشعبة ، فكانت هنالك قوانين رومانية تتمشى عليها البلاد، ، وجدت بجانبها قوانين أخرى ألمانية ، ووجد كثير من التضارب والأختلاف بين القانونين ، وعلاوة على ذلك لم يكن القانون الالمانى موحدا ، بل كان متشعبا أيضا الى شعب وفروع اختلفت باختلاف الولايات الالمانية الكثيرة وكانت دراسة فن التشريع فى الجامعات دراسة جافة تحتاج الى تنظيم وتوحيد ، وكان الوقت مناسبا والأحوال السائدة موافقة لأيجاد علم جديد للتشريع والقانون، إذ شجعت نظريات كانت الفلسفية الحركة العلمية ، وايقظت الروح القومية فى ألمانيا الشعور ، وجعلت الألمان يهتمون بكل شىء ألمانى ، ووضعت فلسفة هجل أساسا منطقيا للروح التاريخية التى انتشرت فى البلاد اذ ذاك ، وظهر فريق من الكتاب ينصرون المذهب التاريخى فى العلوم السياسية ، ويؤيدون أقوالهم بمختلف الحجج والبراهين ، اشتهر منهم غستاف فون هوجو (Gustav Von Hugo) (١٧٦٤ — ١٨٤٤) ويعتبر المؤسس للمذهب التاريخى الالمانى ، وفردريك كارل سفيني (Fr. Karl Savigny) (١٧٧٩ - ١٧٦١) وهو أكثر هؤلاء الكتاب أثرا ، اذ عارض كثير من الالمان قبل ظهوره مبادىء القانون الرومانى وانتقدوها واعتبروها أجنبية عنهم فى مشاربها وغاياتها ،

وطلبوا تحليلها وتعديلها قبل إدماجها فى جسم القانون و التشريع الألمانى ، و كان هذا لايمكن تحقيقه الا إذا درست القوانين و النظم الرومانية دراسة كاملة وفحصت طريقة نموها وتطورها ، وإلى هذه الدراسة تفرغ سفينى فى جامعة برلين التى كانت قد أنشئت حديثا وقتئذ

وضع فى سنة ١٨١٤ المبادىء التى بحثت فى أصل القانون وطبيعته ، واعتنقها أنصار المذهب التاريخى ، وقال إن القانون من صنع العقل القومى المجتمع ، وهو متصل اتصالا وثيقا بالحياة والخلق القومى ، ومن عمل الأجيال العديدة التى مرت بالبلاد لامن عمل سلطة استبدادية وإرادتها فى وقت معين من الأوقات ، وهو تطور من الحالات الاجتماعية والاقتصادية والخلقية المتقلبة التى مرت بالبلاد والعباد ، وأكد خطورة التقاليد ، وخطر التغيير ، وضرورة دراسة وفهم الأحوال التاريخية مخالفا بذلك الفلاسفة الذين أرادوا الاصلاح عن طريق المبادىء والمثل العليا التى تمنوا تحقيقها ، وكان من المؤمنين بتأجيل الأصلاح حتى يفرغ المشترعون من الدراسة العلمية ، وأنكر روح الفلسفة التى سادت فى القرن الثامن عشر ، وكانت آراؤه فى التشريع تخالف تماما ماذهب اليه روسو فى هذا الموضوع ، وأكد فوق الدولة وحياتها على حياة أفرادها ، وشجع الميل إلى الحكم المطلق فى المانيا ، وقال إن الأفراد لايملكون حقوقا سياسية الا إذا كانوا خاضعين لدولة قوية ومنتظمة ومنها يستمدون شخصيتهم وسيادتهم

كونت آراء سفينى فى القانون جزءا هاما من الحركة العلمية التى انتشرت فى القرن التاسع عشر ، إذ فسرت فلسفة الحقوق الطبيعية تفسيرا قانونيا ، واعترفت بوجود هاته الحقوق طبيعيا ، واعتبرت الطبيعة والتاريخ شيئا واحداً ، وقالت إن نظم الدولة هى نتيجة تقاليدها وتجاربها ، وفتحت الباب أمام النمو التدريجى ، ورفضت الاعتراف بالأساليب الثورية . وأمسك

الكتاب عن البحث فى حقوق طبيعية مشتركة بين الجميع ، أو فى إنشاء نظم كاملة خيالية تتفق مع رغبات كل الشعوب ، وبحثوا فى الصفات التى تميز كل دولة عن الدول الأخرى ، وقرروا أن النظام السياسى والقضائى لكل دولة هو نتيجة ضرورية لتطور الحالة الاجتماعية وتقدمها لتلك الدولة

٣ — أصحاب المذهب التاريخى الانجليز :

كان أشهر أنصار هذا المذهب فى انجلترا هو السير هنرى مين (Sir Henry Maine) (١٨٢٢ — ١٨٨٨) فقد كتب كتابا فى « القانون القديم » سنة ١٨٦١ ، وكتب بعد ذلك بعشر سنوات فى « الجماعات القروية » وفى « تاريخ النظم الأولى » فى سنة ١٨٧٤ ، وبعد ذلك بعشر سنوات فى « الحكومة الشعبية » ، وطلب مثل زملائه من المشترعين الألمان إصلاح وتحسين دراسة القانون ، وعارض نظرية القانون الطبيعى واعتبرها مبهمة وغامضة ، وأنها أدت إلى الفوضى فى فرنسا عند ما طبقت فيها القوانين الألمانية والرومانية والدينية ، مخالفا سفينى وأتباعه ، وكان يرغب فى دراسة جميع النظم والقوانين فى العالم وموازنة بعضها مع البعض الآخر ، وقد تأثر بآراء برك وستيفن ، وعارض مبدأ الاصلاح بوساطة التشريع الشعبى الذى نادى به الماديون ، وكان على رأس الحركة التى طلبت تقييد حقوق الناخبين فى سنة ١٨٨٤ ووقف التغييرات الدستورية ، ولقد كان محافظا فى آرائه مهتما بدراسة التاريخ والاسترشاد بحوادثه متأثرا بتجاربه وخبرته الطويلة وهو فى خدمة الحكومة فى الهند ، وكان لايثق ولا يؤمن بنظرية الحقوق الطبيعية ، وقرر أن يحلل الجماعات البشرية من الوجهة القانونية ، وأن يتبع الطريقة التاريخية والمقارنة وهو يجمع المعلومات عن نمو القانون

بين الشعوب والجماعات المختلفة ، وكثيرا ما أكد أن جذور الحاضر مغروسة غرسا متينا فى الماضى . وقد استنتج من دراسة النظم والقوانين الأولى أن الدولة نشأت من الأسرة التى ابتدأت أصلا بسيطة التركيب من أب وأم وأطفال ، ولما كثر عدد أفراد الأسرة من طريقة زواج الأولاد وتناسلهم تكونت أسرات جديدة ، ولكن ظل أب الاسرة الاولى محافظا على سلطته على جميع الافراد ، ولما كبرت الأسرة أصبحت قبيلة وكثر أفرادها فانتقل بعضهم إلى مكان آخر وكونوا قبائل أخرى تربطها بالقبيلة الاولى رابطة النسب ، ووحدت مجهوداتها خصوصا فى الحرب الخارجية وأدى ذلك إلى إيجاد سلطة واحدة يأتمرون بأمرها ، وبذلك أصبحت دولة ، وبهذه الكيفية تكونت دولة اليهود المقامة على اتحاد اثنى عشر سبطا تنسب كلها إلى يعقوب وقرر أن مكانة الفرد فى الدولة تعينت بعضويته فيها وبتعاقده باختياره مع باقى الاعضاء ، وعلى ذلك أصبح التعاقد الاجتماعى غاية الدولة والجماعات وليس أصل تكوينها كما قال غيره من الكتاب

انتقد مين نظرية أوستن فيما يتعلق بالسلطة العليا وبأصل القانون ، وأيد انتقاده بأمثلة من النظم السياسية التى انتشرت فى الشرق والتى درسها دراسة جيدة ، وقرر أن السلطة التشريعية نمو حديث ، وكان من المؤمنين بضرورة وجود طبقة أرستقراطية حتى يتم التقدم السياسى الحقيقى ، وقال إن الديمقراطية نظام مزعزع الأركان غير ثابت ، وانها مؤدية الى الانحلال والفوضى ، واستشهد بالتاريخ وحوادثه ، وعارض نظرية روسو فى السيادة الشعبية معارضة شديدة ، ولم يتفق مع بنتام فى رأيه القائل بالأصلاح بوساطة التشريع ، واقترح أتباع الطريقة الأمريكية فى تعديل الدستور واصلاحه ، وطلب تقوية مجلس اللوردات وتوسيع اختصاصه ، لأنه يمثل التقاليد التاريخية للامة الانجليزية ، ولقد تأثرت النظريات السياسية فى انجلترا بالطريقة التى

اتبعها فى بحثه أكثر من تأثرها بمبادئه الرجعية ، وتبعه كثير من الكتاب الانجليز واعتنقوا المذهب التاريخى والمقارن ، وكتبوا المؤلفات الثمينة فى التاريخ والسياسة ، ووازنوا الانظمة المختلفة فى الدول قديما وحديثا ، ونشر ا. ف. ديسى (A. V. Dicey) كتبا فى سنتى ١٨٨٥ و ١٩٠٥ تناول فيها القانون الدستورى ، والقانون والرأى فى انجلترا ، وأبان كيفية تكوين الحكومة الانجليزية بعد أن درس الدستور الانجليزى وتاريخ التشريع الاوربى فى القرن التاسع عشر ، ونشر جيمس بريس (James Bryce) كتبا كثيرة ايضا أثبت فيها النظم الحكومية والأساليب السياسية التى تتبعها الدول المختلفة فى انحاء العالم ، مستفيدا بالسياحات ، الأسفار الطويلة التى قام بها فى تلك الدول ، وقد عنى عناية خاصة بالاجراءات التشريعية التى تتبعها المجالس النيابية ، وبالاحزاب السياسية وتكوينها ونظامها وبالعادات والسوابق القضائية .

٤ — أصحاب المذهب التاريخى فى الولايات المتحدة :

كان أصحاب نظرية الحقوق الطبيعية لهم الكلمة العليا والمقام الاول فى الولايات المتحدة من وجهة النظريات السياسية حتى منتصف القرن التاسع عشر ، ولكن ظهر فريق من الكتاب بعد ذلك تأثر بالآراء الالمانية وبالطريقة التاريخية والمقارنة التى تدرس فى جامعات المانيا ، واقتفى أثر الكاتب الشهير فرنسيس ليبر (Francis Lieber) الذى عدل فلسفة القانون الطبيعى وقرر نظرية التطور الحى للدولة ، وبين تقدم الروح القومية فى الولايات المتحدة والمانيا ، وكان على رأس هذا الفريق من الكتاب العالم الشهير جون . و. برجس (John w. Burgess) (١٨٤٤ —) فأنه تبع ليبر فى جامعة كولومبيا ، وألف كتبا سياسية وتاريخية بين سنتى ١٨٩٠ و ١٩٢٣ اشتهر منها كتابه « التوفيق بين الحكومة والحرية » الذى نشره سنة ١٩١٥ ، وكتابه « التغييرات

فى نظرية الدستور الأمريكى » الذى نشره فى سنة ١٩٢٣ ، قال برجس إن الدولة القومية هى وحدها التى تعطى الكتاب الحقيقة التى يستمدون منها آراءهم وهم يكتبون فى النظريات السياسية ،ويقررون نظاما سياسيا علميا ، وهى الوحدة الانسانية التى لاتخطىء الا قليلا ، وقال ان وظيفتها العمل على الوصول الى حدودها الجغرافية الطبيعية ، وجعل سكانها وحدة خلقية ، ولها الحق فى استعمال القوة اذا رأت ضرورة لها وهى تسعى لتحقيق هذه الغايات، وكان من المؤمنين بعبقرية العنصر التيوتونى من الوجهة السياسية ، وطلب من الأمم التيوتونية أن تنفذ واجبها وتنشر حضارتها السياسية بين أمم العالم ، ورفض نظرية الحقوق الطبيعية ونظرية التعاقد الاجتماعى ، وقرر ان الدولة نتيجة طبيعية للنمو التطورى والتاريخى ، واعتبر السلطة العليا علامة من علامات الدولة ، وعرفها بأنها « سلطة عامة أصلية مطلقة غير مقيدة ، لها سلطان على الفرد وعلى مجموع الافراد » وأنكر أن السلطة العليا المطلقة تقضى على الحرية ، وقال إنها على العكس تضمن وتحمى الحرية الفردية، ولا يمكن أن توجد الحرية إلا تحت رعاية القانون وفى كنفه وحراسته ، وقال إن السلطة العليا فى الولايات المتحدة مستقرة فى الشعب المكون للامة الامريكية، وبمقتضى الدستور تكونت الحكومة المركزية وتعينت الحرية المدنية، واستقرت السلطة فى الجمهورية ، وكونت الولايات وحدات حكومية واعتبر برجس النظام الأمريكى أفضل النظم الحكومية ، اذ أنه يوفق بين السلطة والحرية ، فان الدستور يكفل الحرية المدنية وتضمنها المحاكم العليا ضد الآلات الحكومية الاخرى ، وميز بين الدولة والحكومة ، وقال إن سند الحكومة هو الدستور ، وأن سند الدستور هو الدولة التى تخلق الحكومة والحرية ، ونظر الى غايات الدولة نظرة واسعة فقال إن وظيفتها

الأولى أن تحفظ السلام والنظام ، والأمن وأن تعين حدود الحرية الممنوحة للأفراد والجماعات ، ووظيفتها الثانية أن تسعى فى إتمام العبقرية القومية ، وتوجيهها الى أفضل الطرق والأساليب ، ولذلك كانت مصلحة الدولة فوق مصلحة الفرد ، وطلب أن تحقق هذه الغايات بالترتيب التاريخى . وقال إن الزمن لم يحن بعد لتحقيق الغاية الاخيرة للدولة وهى تأسيس دولة عالمية

كتب آخرون متبعين هذه الطريقة التاريخية اشتهر منهم ودرو ولسون الرئيس الأسبق للولايات المتحدة و ا . ل . لول (A. L. Lowell) وقد وازن الاثنان بين نظام الرياسة فى الولايات المتحدة وبين نظام الوزارة فى انجلترا ، وبحث الاثنان فى طبيعة وحدود السلطة العليا . وفى كتاباتهما الأخيرة تناولا الاحزاب السياسية وتأثير الرأى العام فى الحكومات الحاضرة ، واختلفا عن برجس لانهما اثبتا التقاليد الانجليزية لا التقاليد الألمانية ، وأكدا أهمية الحكومة اللامركزية . وأبانا فضلها على الحكومة المركزية ، وعارضا فكرة الامبراطورية وأيدا فكرة تأسيس نظام عالمى